آليات الخطاب الصحفي الرسمي حول الأزمة الأقتصادية في مصر في الربع الأول من عام ٢٠٢٣
(دراسة تحليلية لعينة من صحف الأهرام – الأخبار – الجمهورية)

أ.د. سهير عثمان عبد الحليم*

ملخص الدراسة:

اعتمدت الباحثة في تحديد المشكلة البحثية علي الأهمية القصوي التي يتمتع بها موضوع الدراسة علي الساحة السياسية في مصر، ولا سيما أنه يمثل تحديا كبيرا للحكومة الحالية وللنظام السياسي في مصر عقب أزمات اقتصادية متتالية فشلت الحكومة في حل أغلبها.

وتتحدد المشكلة البحثية في تحديد الآليات التي اتبعها النظام السياسي المصري إبان أزمة تعويم الجنيه وما ترتب عليه من تداعيات اقتصادية سلبية علي المجتمع المصري بأسره ، وذلك من خلال تحليل خطاب ٣ صحف مصرية يومية قومية، من خلال التأكيد علي الدور الذي لعبته صحف (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) في تسويق كيفية تعامل النظام السياسي المصري مع هذه الأزمة الاقتصادية.

وتطبق الباحثة في هذه الدراسة مدخلين نظريين متكاملين ، أولهم نموذج الموقف المشكل The problematic situation ، والثاني النموذج الدعائي لنعوم تشومسكي وهيرمان.

وظهر خطاب الصحف الثلاث الدعائي من خلال التأكيد علي أهمية المبادرات الرئاسية التي بدأها الرئيس عبد الفتاح السيسي التي لها الدور الأكبر في احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية في مصر كمبادرة حياة كريمة وتكافل وكرامة.

وتري الباحثة أن خطاب صحف الدراسة الثلاث لجأ إلي آلية التهرب من الأسئلة ومحاولة تحويل الاهتمام إلي قضايا أخري، حيث أفرطت صحف الدراسة الموالية للسلطة في استخدام هذه الآلية من خلال القفز من أزمة تعويم الجنيه إلي الإشادة بالمشروعات القومية والمبادرات الرئاسية التي تنقذ البلاد من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :

الأزمة الاقتصادية – الخطاب الرسمي – تعويم الجنيه – الصحافة الرسمية

---

* تم ترقية سيادتها بهذا البحث لدرجة أستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

Mechanisms of the official press discourse on the economic crisis in Egypt in the first quarter of 2023 (An Analytical study on Al- Ahram - Al- Akhbar - Al - Gomhouria Newspapers)

Abstract:

The research problem is determined by identifying the mechanisms followed by the Egyptian political system during the crisis of the floatation Egyptian pound and its negative economic repercussions on the entire Egyptian society, through analyzing the discourse of 3 governmental daily Egyptian newspapers, by emphasizing the role played by the newspapers (Al-Ahram - Al-Akhbar – Al-Jumhuriya) in defining how the Egyptian political system deals with this economic crisis.

In this study, the researcher applies two complementary theoretical approaches, the first is the problematic situation model, and the second is the propaganda model of Noam Chomsky and Herman.

The three newspapers' propaganda speech appeared by emphasizing the importance of the presidential initiatives initiated by President Abdel Fattah El-Sisi, which have the greatest role in containing the repercussions of the economic crisis in Egypt.

The researcher believes that the discourse of the three newspapers resorted to the mechanism of evading questions and trying to divert attention to other issues, as the newspapers loyal to the authority excessively used this mechanism by jumping from the crisis of the floating Egyptian pound to praising national projects and presidential initiatives that save the country from the repercussions of the economic crisis.

Key words:

Economic crisis - official discourse - floating Egyptian pound - official press

مقدمة الدراسة:

خرج الاقتصاد العالمي من عام ٢٠٢٢ وهو في وضع مضطرب، وذلك بفعل الأحداث الضخمة التي شهدها العالم خلال هذا العام، وخصوصاً الحرب الروسية الأوكرانية التي تُرجِمَت أعباؤها ارتفاعاً بأسعار السلع الأساسية كالطاقة والغذاء، فضلاً عن الارتفاع الكبير في نسب التضخم، ولجوء البنوك المركزية إلى رفع مستويات الفائدة ما انعكس ارتفاعاً في معدلات الديون وانهياراً بأسواق الأسهم العالمية.

وفي ظل هذه البيئة الصعبة، لا يضع المستثمرون في العالم آمالاً كبيرة في أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية خلال العام الجديد ٢٠٢٣، فالمؤشرات الحالية تخبرنا أن هناك الكثير من المخاطر التي تتربص بالاقتصاد العالمي، أبرزها خطر "البجعة السوداء" الذي حذّر منه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأسبق آلان جرينسبان والذي يتجسد بوقوع المحظور من خلال قيام الصين بالهجوم العسكري على تايوان، وهو ما ستكون انعكاساته كارثية على العالم أجمع.

والبجعة السوداء هو مصطلح يعني وقوع أحداث لا يمكن التنبؤ بها، مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ أو الحرب بين روسيا وأوكرانيا في العام الماضي، والتي تنتهي بعواقب غير متوقعة وشديدة على الأسهم وفئات الأصول المالية الأخرى.

وفي سياق محلي، ووفقا لرؤية العديد من خبراء الاقتصاد المصريين، فقد خرج من مصر ما يقرب من ٢٠ مليار دولار في العامين الأخيرين بسبب أزمة "كورونا"، ليخرج الكثير من المستثمرين العرب والأجانب من السوق المحلية في إثر ذلك، وهو ما كان له تأثير سلبي بشكلٍ بالغ على ما بقي من احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي.

في الوقت نفسه يراهن التجار على أن الضغوط المتزايدة على الجنيه المصري قد تجبر البنك المركزي على السماح بتخفيض آخر لقيمة العملة، بخاصة أن هذا التوجه جاء بين اشتراطات صندوق النقد الدولي عندما وافق على برنامج التمويل الأخير بقيمة ثلاثة مليارات دولار في منتصف ديسمبر من عام ٢٠٢٢ .

يأتي ذلك وسط ارتفاع العقود الآجلة للجنيه المصري لأجل ١٢ شهراً في الأسبوع الثاني من شهر أبريل ٢٠٢٣ إلى مستوى قياسي جديد عند ٤٤.٤ للدولار، بحسب بيانات "بلومبيرج"، مقارنة مع ٤٠ جنيهاً للدولار في مارس من نفس العام، كذلك تشير الأوراق المالية المدرجة في لندن لأكبر بنك مدرج في مصر إلى توقعات بتخفيض آخر لقيمة العملة، إذ تم تداول إيصالات الإيداع الخاصة بالبنك التجاري الدولي في بورصة لندن بخصم قياسي بنسبة ٣٦ في المئة على أسهمه في القاهرة خلال الأسبوع الثاني من شهر أبريل ٢٠٢٣.

على صعيد إجمالي الخسائر التي سجلها الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي منذ تحركات البنك المركزي المصري في مارس من عام ٢٠٢٢، فقد خسرت العملة المصرية نحو ٥٠ في المئة من قيمتها مقابل نظيرتها الأمريكية، وقفز سعر صرف الدولار في السوق المصرية من مستوى ١٥.٧٤ جنيه في مارس ٢٠٢٢ إلى نحو ٣٠.٩٥ جنيه في مايو ٢٠٢٣.

وبدأت تحركات مصر في ملف سوق الصرف في أول نوفمبر من عام ٢٠١٦، حينما أعلنت عن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي بدأت بإعلان أول تعويم للجنيه المصري مقابل الدولار، وخلال هذا التعويم ارتفع سعر صرف الدولار من مستويات ٨.٨٨ جنيه إلى مستويات ١٥.٧٧ جنيه للدولار الذي سجل مكاسب بنسبة ٧٨ في المئة.

وخلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى بداية عام ٢٠٢٢ كان الدولار يتحرك بين نطاقات محدودة، باستثناء الفترة التي أعقبت قرار التعويم والتي سجل فيها الدولار الأمريكي مستوى ١٩.٦٠ جنيه، لكنه عاد للتراجع ليجري تداوله عند مستوى أقل من ١٦ جنيهاً حتى الربع الأول من العام الماضي.

وجاء التعويم الثاني للجنيه المصري في مارس ٢٠٢٢، حين تدخل البنك المركزي المصري وقرر رفع سعر صرف الدولار من مستويات ١٥.٧٧ جنيه للدولار إلى مستويات ١٩.٧ جنيه للدولار الذي سجل مكاسب بنسبة ٢٥ في المئة، أما التعويم الثالث فقد جاء في منتصف أكتوبر ٢٠٢٢، حينما تقرر رفع سعر صرف الدولار من مستويات ١٩.٧ جنيه للدولار إلى مستويات ٢٤.٧ جنيه للدولار الذي سجل مكاسب بنسبة ٢٥.٤ في المئة، فيما جاء التعويم الرابع في أول يناير ٢٠٢٣ ، حينما قرر البنك المركزي المصري رفع سعر صرف الدولار من مستويات ٢٤.٧ جنيه للدولار إلى مستويات ٣٢ جنيهاً للدولار الذي سجل مكاسب مقابل الجنيه بنسبة ٣٠ في المئة.

وتري الباحثة أن دراسة خطاب الصحافة الرسمية للأزمة الاقتصادية الحالية تعتبر عاملا فعالا في الكشف عن السياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة هذه الأزمة، حيث تواجه الحكومة المصرية صعوبات متزايدة في ضبط الأوضاع المالية، لا سيما مع تراجع قيمة العملة، وعزوف الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل عن القدوم إلى السوق المصرية.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من **الناحية التطبيقية** التي تحاول التعرف علي الآليات التي اتبعتها الصحافة الرسمية في مصر تجاه الأزمة الأقتصادية وتحديدا الآثار الاقتصادية المترتبة علي تعويم الجنيه المصري.

أما **الأهمية الأكاديمية**، فتكمن في كون المتغيرات التي تناقشها هذه الدراسة الحالية لم يتم التطرق إليها بهذا المعني في دراسات أكاديمية أخري، الأمر الذي يجعل الباحثة تهتم بإجراء هذه النوعية من دراسات تحليل الخطاب الرسمي للصحف المصرية القومية.

الأدبيات السابقة والتأصيل النظري للدراسة

تسعي الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلي عرض الأدبيات السابقة التي تتقابل مع دراستها الحالية في بعض المفاهيم والإشكاليات، حيث تقسم الباحثة هذا الجزء إلي محورين أساسيين:

المحور الأول: الدراسات والبحوث التي ركزت على خطاب الصحافة ووسائل الإعلام إزاء الأزمات الاقتصادية العالمية

تعرض الباحثة في هذا المحور الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المعالجات الصحفية والإعلامية للأزمات الاقتصادية العالمية، والتي توصلت للعديد من النتائج الهامة التي تبلور أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في عرض تفاصيل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول، والتي تمثل طريقا واضحا في كيفية التعامل مع مثل هذه الأزمات المؤثرة علي حياتهم اليومية بشكل واضح، حيث تناولت دراسة (**Kim Sungha, 2003**) تركيز الصحافة الغربية علي التغطية السلبية للأزمة المالية في كوريا، ونشر الأخبار السيئة دون تقديم حلول، بالإضافة إلي التركيز علي العوامل الداخلية المؤثرة في الأزمة، وتجاهل العوامل الخارجية كالتحولات الهيكيلية في السوق[١]، وهو ما اتفق مع دراسة (**Mercille J, 2013**)التي خلصت إلي أن الاتجاه العام للتغطية الإخبارية في عينة من,الصحف الألمانية والبريطانية والفرنسية فيما يتعلق بالتجربة الأرجنيتية في إعادة البناء الاقتصادي، تمثل في تشويه التجربة الاقتصادية من خلال التركيز علي الأخبار السلبية أكثر من الإيجابية؛ كإبراز أخبار ارتفاع الأسعار ومعارضة التداخل الحكومي، وتجاهل الأخبار المتعلقة بتحفيز الاقتصاد المحلي.[٢]

واتفقت دراسة **(Baranowska, P) 2014** مع الدراستين السابقتين ،حيث أكدت أن التغطية الإخبارية لأزمة الاتحاد الأوربي الاقتصادية اتسمت بالتشوية لصورة الاتحاد الأوربي فى الصحف البريطانية، كما أن الأخبار والمعلومات الإيجابية نادراً ما تظهر على الصفحات الرئيسية لصحف عينة الدراسة (الجارديان والتايمز وذا صن والديلي ميل)، وبرزت بعض الأفكار فى تلك الصحف منها اللوم الموجه لبريطانيا، وعدم ديموقراطية الاتحاد الاوربي، وانهيار الاتحاد الاوروبي وأن البريطانيين مكروهين فى الاتحاد الأوروربي.[٣]

وتتفق أيضا دراسة **(Dalen,2015)** مع ما سبق؛ حيث أكدت أن الإعلام الدنماركي يلعب دور العدسة المكبرة، حيث يركز في فترات الكساد الاقتصادي علي الأخبار السلبية بدلا من أخبار التحفير الاقتصادي، في حين تبرز الأخبار الإيجابية بشكل غير ملحوظ في فترات الازدهار الاقتصادي، وبالتالي وجب تعديل طريقة التناول والتغطية في إطار قيامها بوظيفتها الرقابية.[٤]

ولم تقدم الصحافة في كوريا الجنوبية تغطية متوازنة للقضايا الاقتصادية المثيرة لانتباه القراء، بالإضافة إلي انخفاض نسبة المادة الإخبارية التي تلبي احتياجات هؤلاء القراء فيما يتعلق باتخاذ قرارات لها علاقة بمشكلاتهم الحياتية اليومية وفقا لدراسة(**Na Yeon Lee & Kanghui Baek,2016**).[٥]

في الوقت الذي اتهمت فيه دراسة (**Kim Sung Tea 2004**) الصحافة الأمريكية في تناولها للازمة الاقتصادية الآسيوية برامج صندوق النقد الدولي والحلول التي قدمها للأزمة.[٦]

وقد أكدت دراسة (**Carlos Scolari, 2006**) مساهمة الخطاب الاقتصادي الوارد في المواقع الإخبارية الأرجنيتية في تشكيل الرأي العام نحو الأزمة الاقتصادية الأرجنيتية، وذلك من خلال تحليل خطاب المواد الإخبارية كالتقارير والقصص الإخبارية[٧]، في الوقت الذي اكدت فيه دراسة **(Frank Durham,2007)** اعتماد صحيفة "الفاينانشيال تايمز"

الأمريكية علي النخبة في تغطية الموضوعات الصحفية المتعلقة بأزمة العملة التايلاندية، للتعرف علي كيفية تأطير الصحافة الاقتصادية لدور الدولة أثناء الأزمة.[٨]

كما أكدت دراسة **(Paul Schumacher,2014)** أن هناك تأثيرا ضعيفا للنخب السياسية والاقتصادية في تشكيل اتجاهات المواطنين تجاه السياسة العامة للدولة في مقابل تأثير واضح للظروف الاقتصادية التي يعيشها هؤلاء المواطنين، مما يؤثر علي تقييمه واختياراته بعيدا عن الانتماءات الحزبية وغيرها من الاعتبارات.[٩]

وبالنسبة للخطاب الصحفى للأزمة المالية العالمية ومدى انعكاسه على اتجاهات النخبة فى مصر، سعت دراسة **(الشيماء حمادي ٢٠١٢)** إلي رصد أطر معالجة الأزمة فى الطبعات الدولية لعدد من الصحف العربية والأمريكية، وتوصلت النتائج إلى تعدد أطر معالجة الأزمة بصحف الدراسة، وجاء إطار الصراع كأكثر الأطر توظيفاً يليه إطار الاعتراف، ثم النتائج الاقتصادية وأخيراً المسئولية والتعاطف، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وبريطانيا كأكثر القوى الفاعلة ظهوراً بالصحف العربية والبريطانية[١٠].

وفي سياق أخر، أكدت دراسة **(Wang, H وآخرون ٢٠١٣)** ضرورة قيام الشركات الصينية التي تعاني من الأزمات الاقتصادية خاصة في مجال البورصة، بتقديم معلومات كافية من خلال الاعتماد علي أسلوب الشفافية للمساهمين في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات، وهو من شأنه تقليل ردود الفعل العنيفة للأطراف أصحاب المصلحة.[١١]

وفيما يتعلق بأهمية المصدر، أبرزت دراسة **(Rafter, K, 2014)** أهمية المصادر الإعلامية في تفسير أزمة انهيار البنوك في أيرلندا في بداية الأزمة الاقتصادية، وأهمية وجود تغطية نخبوية موجهة تعتمد علي المصادر الرسمية، بالإضافة إلي إبراز دور الإعلام التفسيري من خلال التركيز علي دور المراسلين في عدد من البرامج[١٢]، وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية في قبرص، ركزت الصحف اهتمامها علي مصادر اقتصادية محددة في تغطيتها الصحفية للأزمة، تستهدف في المقام الأول إضفاء الشرعية علي القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة، وتأطيرها بشكل إيجابي وتجاهل الممارسات السلبية الناتجة عن تلك القرارات الحكومية،وهو ما أكدته دراسة (**Angeliki Boubouka , Christos Tzalavras, 2016**).[١٣]

وأوضحت دراسة (**Vliegenthart, R., & Mena Montes, 2014**) أن التغطية الصحفية للأزمة الاقتصادية فى إسبانيا كانت تمثل مصدراً للأسئلة المطروحة فى البرلمان، خاصة إن أحزاب المعارضة كانت تسيطر على المعلومات المنشورة فى الصحف فى مهاجمة الحكومة فى البرلمان وعلى العكس من ذلك فى هولندا، ولعبت صحف المعارضة دوراً فى إسبانيا فى ترتيب أجندة السياسين المعارضين للحكومة، أما الصحف القومية فكان يتم تجاهل مابها من معلومات من قبل المعارضين وعلى عكس ذلك فى هولندا، فإن وجود حالة من التوازن السياسى أثر بشكل كبير على العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين[١٤].

وفي دراسة **(عاصم حسب الله، ٢٠١٤)** تشابه التناول الصحفي للأزمة المالية العالمية في الصحف العربية، حيث غلب الطابع الخبري علي تناول الأزمة، في حين لم تعكس معالجة الصحف مفهوم الأزمة وأسبابها وحلولها والمقترحات الخاصة بمواجهتها، كما تبين أن

المعالجة الصحفية للصحف العربية للازمة المالية العالمية تأثرت بفكرة الهيمنة والسيطرة بغض النظر عن توجهاتها السياسية المختلفة.[١٥]

وتشير دراسة **(Tylor, J. Rossback, D, 2015)** إلي أن التغيرات في مؤشرات البورصة وكذلك الانتخابات التشريعية يؤثران في مستويات التغطية الإخبارية مع ارتباط ذلك بالتغير في طلبات سحب الثقة والاحتجاجات في فترة التغطية الإعلامية الأمريكية للأزمة الاقتصادية الأوربية في الفترة من ٢٠٠٨ حتي ٢٠١٢، كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية تؤثران علي القائم بالاتصال وقراره باختيار وإبراز قصص إخبارية محددة وتجاهل قصص أخري.[١٦]

وقد انتهت دراسة **(Juliane A. Lischka,2014)** إلي كثرة الاتهامات للصحافة ووسائل الإعلام العالمية في التسبب أحيانا في حدوث الأزمات الاقتصادية، بسبب سيطرة نمط الإثارة في نشر الأخبار الاقتصادية السلبية، وسيطرة النغمة التشاؤمية علي بعض الأخبار وخضوعها للمنافسة الإعلامية، مما جعل هذه المضامين الصحفية تخفق في التعامل مع طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية، وتخفق في تبصير الجمهور بكيفية التعامل معها.[١٧]

وفيما يتعلق بسياسات التقشف التي اتخذتها الحكومة البريطانية عام ٢٠١٠ ، كشفت دراسة **(Kay, J. B., & Salter, L. 2014)** أن التغطية الإخبارية لموقع بي بي سي كانت متحيزة لليسار البريطاني والمعارضة للسياسات الاقتصادية الخاصة بالتقشف.[١٨]

وفيما يتعلق بالطريقة التى قدمت بها الصحافة البريطانية الأزمة الاقتصادية الدائرة فى الأتحاد الأوربي وتحديداً باليونان، تشير نتائج دراسة **(Capelos, T., وآخرون ٢٠١٨)** إلى أن العواطف كانت هى السمة الدائرة فى المناقشات الدائرة فى الصحف البريطانية الأكثر انتشارا ، فالمقالات الافتتاحية ومواد الرأى عكست عواطف كتاب تلك المقالات او مواد الرأى، وجاءت تلك العواطف انعكاس لانطباعات الرأى العام وعواطفه تجاه تلك الأزمة ، كما أن المقالات الافتتاحية تتبع بحرص الخطوط الرئيسية التى تضعها الصحف كأديولوجية لها بينما عكس بريد القراء اراء الجمهور السلبية والنقدية، وتم التعبير عن مستويات منخفضة من العدائية تجاه الأتحاد الأوربي فى المقالات الافتتاحية ، وذلك عكس مستويات العدائية المنعكسة فى بريد القراء.[١٩]

وفي سياق مختلف، أشارت نتائج دراسة **(Elliott, C., & Stead, V. 2018)** إلى أن قيادة المرأة بديل إيجابي للتعامل مع الأزمة المالية خاصة مع صورة القيادة الذكورية بإعتبارها السبب فى وقوع الأزمة المالية وتوجيه اللوم للقيادات الذكورية .وكشف التحليل النقدي لتغطية صحف (الجارديان والتايمز والديلي ميل) ارتفاع المطالبة بقيادة المرأة للأزمة المالية مع نمو الأزمة وتصاعدها، وكانت الدعوات لتنصيب المرأة مناصب قيادية أثناء الأزمة المالية السبب المباشر لتحقيق نظرة مرتفعة للمرأة ، وإبراز الممارسات غير الأخلاقية للقيادات الذكورية والتى كانت أحد أسباب حدوث الأزمة المالية.[٢٠]

التعليق على دراسات المحور الأول:

- تنوعت الاتجاهات البحثية التي ظهرت في دراسات المحور الأول، والذي عبر عن مدي تناول الصحف العالمية خاصة الأمريكية والأوربية للأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، وبرز استخدام بحوث الصورة الإعلامية، وأيضا بحوث المعالجة الصحفية لتغطية هذه النوعية من الأزمات الاقتصادية، كما ظهر بوضوح استخدام بحوث الأطر الإخبارية في معالجة الصحف العالمية للأزمات المالية ، كما تميزت دراسات المحور السابق بتنوع العينات ما بين الصحف المطبوعة والإلكترونية والمجلات والصحف الاقتصادية.
- كما سيطر استخدام نظرية الأطر كإطار تحليلي لعدد من دراسات المحور الأول، بالإضافة إلي نظرية بناء الأجندة، والنظرية النقدية.
- تنوعت أدوات جمع البيانات بين الكمي والكيفي، وحدث توازنا ملحوظا في استخدام الاستبيان وتحليل المضمون الكمي والكيفي وتحليل الخطاب بأداوته المتنوعة، بالإضافة إلي المقابلات والتحليل السردي.

المحور الثاني: الدراسات والبحوث التي ركزت على خطاب الصحافة ووسائل الإعلام إزاء الأزمات الاقتصادية العربية

تعرض الباحثة في هذا المحور الدراسات العربية التي تناولت المعالجات الصحفية والإعلامية للأزمات الاقتصادية المحلية والعربية، والتي توصلت للعديد من النتائج الهامة التي تبلور أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العربية والمحلية في عرض تفاصيل هذه النوعية من الأزمات، حيث أكدت دراسة **(أسامة عبد الرحيم، ٢٠٠٨)** نتائج تحليل الخطاب الصحفي في صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم تجاه الأزمات الأقتصادية وخاصة أزمة الخبز، إلي تطرق الخطاب إلي مفهوم وأسباب وجذور وتداعيات وآثار الأزمة الاقتصادية علي المستويين المحلي والعالمي، كما تناولت الإجراءات التي اتخذتها مصر والعالم لمواجهة الأزمة وإجراءات الحكومة لمواجهتها، في حين اتسم الخطاب الصحفي في جريدة الأهرام بالطابع الإيجابي الدعائي المؤيد للحكومة[٢١]، كما أكدت دراسة **(بتول عبد العزيز وفاتن مراد، ٢٠١٢)** على إيجابية الطرح الاقتصادي الذي تقدمه الصحف في علاقته بالتنمية الاقتصادية خاصة حينما تعكس هذه المضامين الاقتصادية المشكلات الحقيقية وتقدمها في قالب تفسيري يعكس الإرتباط بين هذه المشكلات والظواهر الاقتصادية وغيرها من الظواهر السياسية والاجتماعية.[٢٢]

وفيما يتعلق بأزمة تعويم الجنيه المصري ، اهتمت دراسة **(هبه فهمي، ٢٠١٧)** بتوصيف وتحليل عمليات معالجة وتشكيل المحتوى الصحفى المتعلق بأزمة تعويم الجنيه المصرى، وانتهت الي غلبة الطابع الأيديولوجى على معالجة الأزمة، حيث ركز الخطاب الصحفى الموالى على أطر الإصلاح الاقتصادى، وتحمل المعاناة والمؤامرة، والبديل الوحيد، والنتائج

الاقتصادية بينما ركز الخطاب الصحفى المعارض على أطر الفشل الاقتصادى،والشك السياسى، والبدائل الاقتصادية والنتائج السلبية.[٢٣]

وهو ما اتفقت معه دراسة **(أمل السيد، ٢٠١٨)** التي أكدت أن الصفحات الاقتصادية في الصحف المصرية اليومية تمارس نوعا من التضليل في معالجتها للأزمات ،وبدا ذلك واضحا في أزمة الدولار من خلال إغراق الجمهور بكم كبير من المعلومات حول الأزمة وان اتسمت هذه المعلومات بالمبالغة والتهويل دون إعطاء الجمهور مقترحات أو بلورة حلول تكفل لهم التعاطي الواعي مع الأزمة وآثارها المحتملة علي المدي القريب أو البعيد ،مما يعكس تراجعا للأداء المهني في التعامل مع الأزمات بشكل يؤدي إلي تقديم صورة غير حقيقية عن هذه الأزمات في ظل غياب للسياقات التي تضفي المعني علي الأحداث المرتبطة بالأزمات، وتناقض للأرقام والتصريحات، وغلبة للغة النخبوية، وتقليص لمساحات التوازن والتنوع داخل هذه المعالجات، وافتقاد للأدلة والشواهد، وغياب للبعد التحليلي والرؤية المستقبلية وسيطرة للطابع الانشائي العاطفي في توصيف الأزمة.[٢٤]

وفي دراسة **(وفاء عبد الخالق ثروت، ٢٠١٧)** عن دلالة تأطير الصورة في التغطية الإعلامية للقضايا الاقتصادية في مصر في المواقع الإلكترونية للقنوات الفضائية المصرية والعربية والأجنبية الموجهة باللغة العربية، خلصت نتائجها إلي تركيز التغطية الإعلامية المصورة لموقعي BBC عربي والجزيرة على الأطر الإعلامية السلبية كالإخفاق الاقتصادي والفقر والمعاناة وأحيانا الغضب، بينما ركز موقع CBCإكسترا والنيل للأخبار على الأطر الإيجابية كالإطار الإصلاحي وإطار المسئولية الاجتماعية، وكانت الصور الإيحائية هي الأكثر استخداما لدى المواقع الإلكترونية المختلفة، فجاءت الصور إما لتوحي بقوة وسيطرة الدول المهيمنة اقتصاديا وتأثيرها على المصريين البسطاء، أو لتوحي بحال الفقر الشديد الذي يتغلغل في أوساط المصريين، أو لتوحي بنجاح قرارات اقتصادية معينة، وانعكاسها إيجابيا على الاقتصاد والمواطن المصري.[٢٥]

وعنيت دراسة **(هبه الله نصر، ٢٠١٨)** بالتعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحف المصرية أثناء الأزمات من خلال ما تقدمه من معلومات وصور ودلالات عند تناولها لأزمة معينة، مما ينعكس علي اتجاهات الشباب الجامعى نحو تلك الأزمات، وخرجت بنتائج مهمة تتعلق بضرورة مراعاة وسائل الإعلام المسئولية الإجتماعية من الدقة والشفافية وموضوعية وصدق في إمداد الجماهير بالمعلومات أثناء الأزمات ،مما يتطلب الوعي الكامل من قبل جميع الأطراف ذات الصلة بالأزمة وكذلك صناع القرار بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام(التقليدية والجديدة) في تشكيل اتجاهات الرأي العام أثناء الأزمات.[٢٦]

واهتمت دراسة **(ايناس حامد و ثروت كامل ٢٠٢٠)** بتقييم معالجة الصحافة المصرية الإلكترونية للشأن الاقتصادي، و الوقوف على طبيعة و أنماط الصورة الصحفية المقدمة للأحداث الاقتصادية، و الكشف عن أكثر أنواع فنون التحرير الصحفي استخداما في الصحافة الإلكترونية في الصفحات الاقتصادية، و الوقوف أيضا على مدى مصاحبة المادة الإخبارية بمادة مصورة[٢٧].

ومن خلال رصد وتحليل أطر معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي فى مصر، والتحديات الاقتصادية المطروحة فى المواقع الإلكترونية الدولية والعربية، أكدت نتائج دراسة (**مها مصطفي، ٢٠٢٠**) أن قضية معالجة أزمة الديون فى مصر جاءت بالمرتبة الأولى من اهتمامات مواقع الدراسة وخاصة موقع سكاى نيوز، حيث قدم رؤية إيجابية متفائلة حول استقرار الاقتصاد المصرى من خلال نشر عدة أخبار عن تسديد مصر ديون خارجية وداخلية بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادى ، كما جاء إطار العمل والإنجاز بالمرتبة الأولى من اهتمامات مواقع الدراسة، حيث وصف موقع روسيا اليوم ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من أعمال وانجازات، وجاء إطار المكاسب الاقتصادية بالترتيب الثانى من اهتمامات مواقع الدراسة، إطار الهجوم والنقد بالمرتبة الثالثة حيث عكس موقع ال BBC ردود الفعل الغاضبة من زيادة الأسعار التى أعدتها الحكومة، حيث تباينت عناوين الصحف فى رصد زيادة معدل الفقر منذ 19 عاما.[٢٨]

واهتمت دراسة (**غادة صقر، ٢٠٢١**) بالتعرف علي مدي اهتمام المواقع الإلكترونية بمعالجة برامج الإصلاح الاقتصادي، وقياس اتجاه النُّخبة المصرية نحو موضوعات الإصلاح الاقتصادي المصري التي تتناولها المواقع الإلكترونية، وتوصلت إلى :اتفاق أغلبية آراء النُّخب المصرية على أن تغطية المواقع الإلكترونية تُشجع برامج الإصلاح الاقتصادي والاستثمار في جميع القطاعات وبذلك تتماشي المواقع الإلكترونية مع أهداف ورؤية مصر 2030م؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يجب إدارك الفرق بين عملية نقل الخبر وعملية التحليل ووجهات نظر النُّخب المصرية والمحللين الاقتصاديين[٢٩] .

واهتمت دراسة (**فاطيمة أعراب، ٢٠١٨**) بتسليط الضوء على تأثيرات السياسة الإعلامية على معالجة الأزمات الاقتصادية فى وسائل الإعلام، باعتباره أداة استراتيجية لإدارة هذه الأزمات، بقصد إيجاد الحلول المناسبة، حيث تؤكد الدراسة أن الإعلام بإمكانه تسيير ومعالجة الأزمة الاقتصادية، ليس من خلال إمداد الجمهور بالمعلومات فقط، وإنما يجب أن يكون هناك اهتمام حقيقى بمعالجة هذه الأزمات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، بعيداً عن إثارة القلق والرعب فى نفوس الجماهير.[٣٠]

وفي السودان ، خلصت دراسة (**هنيدة أحمدون، ٢٠١٤**) التي تناولت الصحافة السودانية اليومية خلال تغطيتها للأزمة الاقتصادية بالسودان ، إلى أن التناول الصحفى للأزمة الاقتصادية يتأثر بالضوابط التى تفرضها الدولة على الحرية الصحفية، حيث اتسمت التغطية الإعلامية للأزمة الاقتصادية بالتعتيم والتجاهل المتعمد للتقليل من آثار وأهمية الأزمة.[٣١]

وهو ما اختلفت معه دراسة (**تيسير زين، ٢٠٢٢**) التي توصلت إلي أن صحيفة إيلاف الاقتصادية السودانية تتسم بالشمول الإخباري بتوفيرها وسائل جمع المعلومات المتنوعة، ولها القدرة على شرح وتفسير الموضوعات وعرض الحقائق المتعلقة بالأزمة، حيث شملت الصحيفة أغلب القضايا الاقتصادية والمجالات ذات التأثير الملموس على الأوضاع الاقتصادية ومعاش الناس. وتأكيد قُدرة الصحيفة الإجابة عن تساؤلات القراء والمتابعين وإشباع رغباتهم بإجاباتها عن أغلب الأسئلة الخبرية التي توفرها في مضمون الموضوعات.[٣٢]

وفي العراق، خلصت نتائج دراسة (**جمال ناموس وعياد قاسم، ٢٠٢٢**) عن المعالجة الصحفية للأزمة الاقتصادية في جريدة الزمان العراقية إلي ان المعالجة السطحية احتلت المرتبة الأولى في المضمون الصحفي للجريدة، وهو ما يعني أن الجريدة ابتعدت عن التعمق في الموضوعات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية لأنها كانت تريد كسب الجمهور بأقصر الطرق وأبسطها عن طريق عرض المعلومات البسيطة عن الأزمة والآراء السطحية التي تتناولها، كما اعتمدت جريدة الزمان بشكل مكثف على مصدر (كاتب صحفي) في فئة مصدر المعلومة، مما شكل خللا واضحا في سياستها التحريرية؛ إذ كشف ذلك ضعفا في الاستعانة بالمندوبين والمراسلين في تناول موضوعات الأزمة الاقتصادية.[٣٣]

التعليق على دراسات المحور الثاني:

- اتسمت الاتجاهات البحثية التي ظهرت في دراسات المحور الثاني بالتنوع، حيث ركزت علي عدد من الأزمات الأقتصادية المصرية والسودانية والعراقية، وبرز استخدام بحوث المعالجة الصحفية لتغطية هذه النوعية من الأزمات الاقتصادية، كما ظهر بوضوح استخدام بحوث الأطر الإخبارية في الدراسات المصرية والعربية ، كما تميزت دراسات المحور السابق بتنوع العينات ما بين الصحف المطبوعة والإلكترونية والمجلات والصحف الاقتصادية والصفحات الاقتصادية المتخصصة في الصحف اليومية.
- كما سيطر استخدام نظرية الأطر كإطار تحليلي لعدد من دراسات المحور الثاني، بالإضافة إلي نظرية المسئولية الاجتماعية والنموذج الدعائي لناعوم تشومسكي.
- تنوعت أدوات جمع البيانات بين الكمي والكيفي، وحدث توازنا ملحوظا في استخدام الاستبيان وتحليل المضمون الكمي والكيفي وتحليل الخطاب بأداوته المتنوعة.

الإطار النظري للدراسة

في إطار سعي الدراسة إلي توصيف وتحليل آليات الخطاب الرسمي المصري خلال الأزمة الاقتصادية، تستعين الدراسة بمدخل نظري تكاملي يشمل النماذج التالية:

نموذج الموقف المشكل The problematic situation

تعتمد الدراسة في شكلها الحالي علي نموذج **الموقف المشكل The problematic situation** ، ليقدم طريقة منطقية منظمة لتحليل دور وسائل الإعلام في متابعة الأحداث، ومدى دقة المعلومات التي تقدمها حول الموقف الذي قد تخلقه الأزمات، وبالتالي تقييم مدى كفاءة وفاعلية الإعلام في التعامل مع الأزمات. [٣٤]

ويعرف **The problematic situation** أو الموقف المشكل بأنه أي ظرف أو موقف يتعرض فيه الفرد أو المجتمع لقدر كبير من الاضطراب مثل مواقف حالات الصراع والحرمان والحاجة وعدم اليقين وكل هذه المواقف ترتبط بشكل مباشر بموقف الأزمة أو الكارثة.

ويقترح هذا النموذج مدخلاً يتكون من ثلاثة جوانب معرفية لدراسة وتحليل دور وسائل الإعلام في المواقف المتعارضة من جهة وعملية تشكيل الرأي العام من جهة ثانية، وهي تشمل نتائج الأزمة وأسبابها، بالإضافة إلي الحلول المقترحة لإنهائها.

ويفترض النموذج: الترابط المنطقي بين الجوانب الثلاث السابقة ووجود تأثير متبادل بينها،

فالأفراد في موقف الأزمة يجب أن يتعرفوا على نتائجها وأسبابها، والحلول المقترحة لاحتواء آثارها ونتائجها وعدم تكرارها في المستقبل.

وعلى وسائل الإعلام بالتالي أن تعمل على تغطية الجوانب الثلاث وتحقيق ترابط وتوازن بينها أثناء تغطيتها لمراحل تطور الأزمة، بحيث لا تركز على أسباب المشكلة فقط أو نتائجها وتهمل الحلول المقترحة أو تركز على الحلول ولا تهتم بالأسباب.

وقد يختلف ترتيب الجوانب الثلاث في هذا النموذج (النتائج - الأسباب - الحلول) بحسب ظروف المشكلة أو الأزمة ونوعيتها وطبيعة الموقف الاتصالي ونوعية الجماهير.[٣٥]

وتطبق الباحثة هذا المدخل من خلال تحليل خطاب ثلاث صحف حكومية (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) للتعرف علي أبعاد الأزمة، وأبرز الأدوات التي استخدمتها الصحف لعرض هذه الأبعاد من خلال الأطروحات والقوي الفاعلة ومسارات البرهنة التي ساقها النظام السياسي في مصر لمواجهة أزمة تعويم الجنيه المصري وما ترتب عليه من تداعيات اقتصادية سلبية.

النموذج الدعائي لنعوم تشومسكي وهيرمان:

تقوم وسائل الإعلام وفقا لهذا النموذج بدور اجتماعي يتمثل في ترسيخ نشر الأجندة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجماعات الصفوة وأصحاب الامتيازات الذين يسيطرون علي المجتمع الداخلي والدولة والدفاع عنها، ومن ثم فإن المنتج الإخباري الذي تحصل عليه يساعد في النهاية علي تعزيز نظام دعائي أكثر مصداقية وفاعلية في تنفيذ الأجندة الوطنية عن النظام الذي يتم تنفيذه تحت رقابة رسمية من الدولة.

ويتكون هذا النموذج من خمس مصاف (فلاتر) تتفاعل مع بعضها على النحو التالي:

١- الأساس التجاري للمؤسسات الصحفية

٢- تأثير الإعلانات علي المحتوي الصحفي

٣- الاعتماد المفرط لوسائل الإعلام علي الحكومات والخبراء كمصادر للمعلومات في إطار العلاقة التكافلية بين الصحفيين ومصادر معلوماتهم عبر الضرورة الاقتصادية والمصالح المتبادلة، الأمر الذي يجعل من الصعب علي المصادر المستقلة غير الرسمية أن تصل إلي وسائل الإعلام.

٤- ردود الفعل السلبية علي المحتوي الإعلامي لضبط تنظيم الممارسات الإعلامية.

٥- أيدولوجية تعبئة وحشد الجماهير ضد أي عدو باعتبارها أحد بليات السيطرة السياسية.

ووفقا للنموذج السابق، فإن الخلاصة المصفاة التي تتبقي بعد المرور عبر هذه الفلاتر المتتالية هي التي يعلن انها صالحة للنشر، أما الآراء التي تخالف المباديء السياسية الحكومية سوف تظل خارج المعايير وتقابل دائما بالهجوم.

وتستعين الباحثة بالفلاتر السابقة كأداة أساسية للتعرف على آليات الخطاب الصحفي الحكومي تجاه أزمة تعويم الجنيه وما ترتب عليه من تداعيات اقتصادية سلبية.

مشكلة الدراسة:

اعتمدت الباحثة في تحديد المشكلة البحثية علي الأهمية القصوي التي يتمتع بها موضوع الدراسة علي الساحة السياسية في مصر، ولا سيما أنه يمثل تحديا كبيرا للحكومة الحالية وللنظام السياسي في مصر عقب أزمات اقتصادية متتالية فشلت الحكومة في حل أغلبها.

وركزت الباحثة أيضا في التوصل للمشكلة البحثية من خلال نتائج الدراسات السابقة، والتي أكدت عدم تناول هذا الموضوع من قبل في أي طرح بحثي آخر، وهو ما يعطي بعدا معرفيا جديدا للموضوع، خاصة أن هذه الدراسة تتعامل مع الأزمة باعتبارها " أزمة مزمنة" وليست " حالة طارئة" ، **ومن هنا تتحدد المشكلة البحثية في تحديد الآليات التي اتبعها النظام السياسي المصري إبان أزمة تعويم الجنيه وما ترتب عليه من تداعيات اقتصادية سلبية علي المجتمع المصري بأسره ، وذلك من خلال تحليل خطاب ٣ صحف مصرية يومية قومية، من خلال التأكيد علي الدور الذي لعبته صحف (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) في تسويق كيفية تعامل النظام السياسي المصري مع هذه الأزمة الاقتصادية.**

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلي تحقيق هدف رئيس وهو:

رصد وتحليل وتفسير آليات الخطاب الصحفي الرسمي لصحف الأهرام والأخبار والجمهورية فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية في مصر في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ، **ويتحقق ذلك من خلال الإجابة علي التساؤلات الآتية:**

١- ما الأطروحات الرئيسية التي تناولها الخطاب الصحفي الرسمي لصحف الدراسة الثلاث ؟

٢- ما طبيعة مسارات البرهنة التي ارتكز عليها الخطاب الصحفي الرسمي لصحف الدراسة الثلاث؟

٣- كيف أبرزت صحف الدراسة القوي الفاعلة وسماتها؟

٤- ما أسباب الأزمة الاقتصادية التي ساقها النظام السياسي المصري في خطاب الصحف الثلاث ؟

الإطار المنهجي للدراسة :

أولاً: نوع الدراسة

يعد البحث من البحوث والدراسات الوصفية الكيفية التي تهتم بدراسة الحقائق الراهنة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث والأوضاع.

وتتيح هذه النوعية من البحوث وصف الظاهرة باستخدام المفاهيم والمصطلحات بشكل غير كمي من خلال الدراسة التحليلية لثلاث من الصحف المصرية اليومية للتعرف علي الآليات التي استخدمها النظام السياسي المصري أثناء إدارته لأزمة تعويم الجنيه المصري.

ثانياً: مناهج الدراسة:

يعتمد البحث بصفة رئيسية علي **منهج المسح** باعتباره جهدا علميا منظما يساعد في الحصول علي معلومات وبيانات عن الظاهرة التي يتم بحثها، بإتباع أسلوب المسح بالعينة للموضوعات المتعلقة بقضية الدراسة بكل من صحف الأهرام والأخبار والجمهورية.

وتم استخدام هذا المنهج بشقيه الوصفي والتحليلي لتحقيق هدف البحث الرئيسي والإجابة عن تساؤلاته.

كما تم الاعتماد علي **المنهج المقارن** لرصد وملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين طبيعة الخطاب الصحفي للأزمة المدروسة في كل من صحف الأهرام والأخبار والجمهورية.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الحالية أداة تحليل الخطاب، من خلال تطبيق أساليب تحليل الأطروحات المركزية ومسارات البرهنة والقوى الفاعلة، للوقوف علي طبيعة الموضوعات الصحفية التي تناولت الأزمة الاقتصادية في مصر بعد التعويم الرابع للجنيه المصري في عينة الدراسة الحالية، وإبراز آليات تعامل النظام السياسي مع هذه الأزمة والتي ظهرت في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ .

إجراء الصدق والثبات لاستمارة تحليل الخطاب:

اختبار الصدق (Validity)

ويقصد به صدق أداة جمع المعلومات والبيانات، ومدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلاً، بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وبحيث تعكس المعنى الحقيقي والفعلى للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية.

وللتأكد من صدق استمارة التحليل قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الإعلام ، وتم إجراء بعض التعديلات على استمارة التحليل بناءً على ملاحظات الأساتذة المحكمين.[٣٦]

اختبار الثبات:

وللتحقق من أداة ثبات التحليل، استعانت الباحثة بباحث أخر[٣٧] لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية من صحف الدراسة قوامها ٩ أعداد بواقع ٣ أعداد من كل صحيفة في عينة الدراسة البالغ عددها (٣٦)، وبعد إعادة التحليل بلغ متوسط معامل الثبات ٩٣% تقريبا وهي نسبة تؤكد وضوح المقياس وصلاحية تطبيقه للتحليل.

رابعا: عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية علي ثلاث صحف رئيسية يومية كمجالا بحثيا ثريا للباحثة ، وشملت هذه الصحف:

صحيفة الأهرام القومية اليومية، وهي تعد من أقدم الصحف المصرية وتعود ملكيتها إلي الدولة بشكل أساسي، وعمدت الباحثة إلي اختيارها لعراقتها في المقام الأول، ثم لرسمية خطابها الصحفي والذي يمثل بعدا مهما في الدراسة الحالية، للتعرف علي مدي تأثير نمط ملكيتها علي خطابها الصحفي إبان هذه الأزمة.

صحيفة الأخبار القومية اليومية، وهي ثاني أقدم صحيفة مصرية حكومية، والتي أسسها التوأم علي ومصطفي أمين عام ١٩٤٤، وهي تتميز ببساطة لغتها التي تسهل وصول رسالتها إلي القراء.

صحيفة الجمهورية القومية اليومية، وهي الصحيفة التي أنشئت عام ١٩٥٤ لتكون صوت ثورة يوليو، والتي أشرف علي تأسيسها وإصدارها أحد قادرة ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وهي الصحيفة التي يطلق عليها بعض باحثي الإعلام لقب " الصحيفة الشعبية".

البعد الزمني للدراسة الحالية:

قامت الباحثة بالتركيز علي الربع الأول من عام ٢٠٢٣ والتي تشمل شهور يناير وفبراير ومارس ، وذلك لصدور قرار التعويم الرابع في أول يناير ٢٠٢٣ ، حينما قرر البنك المركزي رفع سعر صرف الدولار من مستويات ٢٤.٧ جنيه للدولار إلى مستويات ٣٢ جنيهاً للدولار.

وقامت الباحثة باستخدام اسلوب الأسبوع الصناعي لصحف الدراسة الحكومية اليومية (الأهرام – الأخبار - الجمهورية) في الفترة من أول يناير ٢٠٢٣ حتي أخر مارس ٢٠٢٣ ، حيث تم تحليل ٣٦ عددا من هذه الصحف، وقد تم استثناء يوم السبت من أعداد جريدة الأخبار ، نظرا لعدم صدورها في هذا اليوم وصدور صحيفة أخبار اليوم الأسبوعية، ويمثل الجدول التالي الأيام التي تم تحليلها، فتكون بذلك أسبوعا صناعيا من سبعة أيام، لضمان نفس البعد الزمني بين الأيام وبعضها، وإعطاء فرص متساوية لجميع أيام الصدور السبعة في تمثيل العينة.

الشهر / الجريدة	يناير	فبراير	مارس
الأهرام	السبت – الأحد – الأثنين - الثلاثاء	الأربعاء – الخميس – الجمعة – السبت	الأحد – الأثنين – الثلاثاء – الأربعاء
الأخبار	الأحد – الأثنين – الثلاثاء - الأربعاء	الخميس – الجمعة – الأحد – الأثنين	الثلاثاء – الأربعاء – الخميس – الجمعة
الجمهورية	السبت – الأحد – الأثنين - الثلاثاء	الأربعاء – الخميس – الجمعة – السبت	الأحد – الأثنين – الثلاثاء – الأربعاء

مفاهيم الدراسة:

الأزمة الاقتصادية

تقصد بها الباحثة في حدود الدراسة الحالية ما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم وتدني قيمة الجنيه نتيجة القرارات المتلاحقة للبنك المركزي، التي نتج عنها تداعيات ضارة بالاقتصاد المصري والمواطن العادي.

الخطاب الصحفي الرسمي

تقصد به الباحثة الخطاب الذي اعتمدت عليه الصحف القومية عينة الدراسة (الأهرام / الأخبار / الجمهورية) في توضيح طبيعة القرارات الاقتصادية الأخيرة في مصر والتي نتج عنها تداعيات ضارة بالمواطن المصري.

نتائج الدراسة

قامت الباحثة بتحليل ٥٩٤ مادة صحفية في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية وهي صحف قومية يومية مملوكة للدولة بشكل كامل، في الفترة من أول يناير ٢٠٢٣ وحتي أخر مارس ٢٠٢٣ باستخدام عينة الأسبوع الصناعي لضمان نفس البعد الزمني بين الأيام وبعضها، وإعطاء فرص متساوية لجميع أيام الصدور السبعة في تمثيل العينة.

ويوضح جدول رقم (١) طبيعة المواد الصحفية التي تم تحليلها في صحف الدراسة الثلاث

الصحف والمضامين التي تم تحليلها	المضامين الإخبارية	المضامين التفسيرية	مواد الرأي	أخري	مجموع
الأهرام	١٣٠	١٠	٢٤	٢	١٦٦
الأخبار	١١٩	٧	٢٤	١	١٥١
الجمهورية	٢١٧	٣	٥٢	٥	٢٧٧
المجموع	٤٦٦	٢٠	١٠٠	٨	٥٩٤

بقراءة الجدول السابق، يتضح أن المعالجة الصحفية التي تخدم أهداف الدراسة الحالية كانت معالجة خبرية في المقام الأول، حيث وصل عدد المواد الإخبارية إلي ٤٦٦ خبرا وتقريرا، أما المعالجة التفسيرية فوصلت إلي ٢٠ مادة صحفية تركزت علي التحقيقات الصحفية بشكل أكبر وتوارت الحوارات الصحفية؛ فلم لا تظهر في عينة التحليل إلا ٦ مرات فقط، أما مواد الرأي فقد وصل عددها إلي ١٠٠ مادة رأي تنوعت بين الأعمدة الصحفية والمقالات التحليلية ورسوم الكاريكاتير لعدد من الكتاب الصحفيين والمفكرين المصريين.

أولا: الأطروحات الرئيسية المقدمة في النص الصحفي بصحف عينة الدراسة:

ويوضح جدول رقم (٢) الأطروحات الرئيسية التي تناولتها صحف الدراسة الثلاث:

صحف الدراسة الثلاث	الأطروحات الرئيسية
الأهرام – الأخبار – الجمهورية	التركيز علي قيام الدولة المصرية بتبني برنامج اصلاح اقتصادي طموح. الأزمة الاقتصادية العالمية هي السبب الرئيسي لما يحدث في مصر المواطن المصري يجب أن يتحمل مسئولية الأزمة وتداعياتها مع الحكومة الربط بين الأزمة الاقتصادية والشائعات ومؤامرات الداخل والخارج لمحاصرة مصر واسقاطها جذب المستثمرين أحد أهم حلول الأزمة الاقتصادية في مصر

يوضح الجدول السابق الأطروحات الرئيسية التي عرضتها صحف الدراسة الثلاث في خطابها الصحفي الخاص بالأزمة الأقتصادية الحالية في مصر، وتشير الباحثة في هذا الصدد إلي أن هناك تشابها واضحا في خطاب صحف عينة الدراسة؛ وبالتالي ستقوم الباحثة في الصفحات القادمة بعرض تحليلي لكل أطروحة علي حدة بشكل مقارن بين الصحف الثلاث، من خلال طرح القضايا الرئيسية والفرعية التي تم تناولها بالتفاصيل، لتوضيح آليات الخطاب الصحفي الرسمي لهذه الصحف، وذلك من خلال الآتي:

الأطروحة الأولى: التركيز على قيام الدولة المصرية بتبنى برنامج اصلاح اقتصادي طموح

ركزت صحف الدراسة الثلاث في تناولها للازمة الاقتصادية الحالية في مصر علي الجانب الإيجابي المتعلق بأن القيادة السياسية في مصر تعمل من منطلق برنامج اصلاح اقتصادي طموح يتواكب مع الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث شرعت الحكومة المصرية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، في برنامج إصلاح اقتصادي مهم، رسخ تعويم الجنيه المصري لتحسين القدرة التنافسية الخارجية لمصر، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمارات، وإعادة بناء الاحتياطات الدولية، حيث يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تقليص عجز الميزانية وإصلاح دعم الطاقة وزيادة معدل التوظيف وتعزيز مشاركة القوى العاملة (النساء والشباب) وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية القصوى.

وقد ركز البرنامج على أربع ركائز أساسية: (أولًا) تعديل مهم في السياسة يتضمن: ١) تحرير نظام الصرف الأجنبي للقضاء على النقص في النقد الأجنبي إلى جانب تشجيع الاستثمارات والصادرات. ٢) سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم. ٣) ضبط مالي قوي لضمان القدرة على تحمل الدين العام، (ثانيًا) تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق على دعم المواد الغذائية والتحويلات النقدية، (ثالثًا) إصلاحات هيكلية بعيدة المدى لتعزيز النمو الأعلى والشامل، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء، (رابعًا) تمويل خارجي جديد لسد أية فجوات تمويلية.

وفي هذا السياق، ركزت صحف الدراسة في خطابها علي استنهاض جهود الدولة الذاتية كإحدي أدوات التنمية ومواجهة التحديات المجتمعية[٣٨]، وركزت أيضا علي إبراز معدل إنجاز المشروعات التنموية التي تنفذها الدولة في كافة أرجاء مصر وتحديدا المشروعات

الخاصة بالصعيد وتنمية سيناء والعديد من المحافظات[٣٩]، والتأكيد علي أن "شمس الجمهورية الجديدة" قد أشرقت علي الصعيد.[٤٠]

وأبرزت صحف الدراسة الثلاث في خطابهم ما يتعلق **بالإشادة الواضحة بقرارات القيادة السياسية التي تهدف إلي احتواء الأزمة**، كالسياسات الراهنة الخاصة بتشجيع المزارعين علي زراعة القمح وأيضا بناء الصوامع وتوسيع سعتها التخزينية والتي ستقلل بالتبعية فاتورة الاستيراد بواقع ١.٤ مليار دولار[٤١]، والتركيز علي مشروعات توشكي وبنبان للطاقة الشمسية وهي مشروعات تنتمي للجمهورية الجديدة[٤٢] حسبما وصفتها جريدة الجمهورية الحكومية، بالإضافة إلي التركيز علي دور الريف في إنعاش الاقتصاد الوطني[٤٣]، بالإضافة إلي الخطط الزراعية والصناعية التي تسير عليها مصر وفق الاستراتيجية العامة للتنمية المستدامة تعتبر نموذجا حيا للمصابيح التي تضيء طريق الإصلاح الاقتصادي في مصر[٤٤].

وخصصت صحف الدراسة الثلاث عدد من الصفحات لتغطية افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي للمرحلة الثانية من مشروع "سايلو فودز" وهو مشروع وطني تنفذه القوات المسلحة لتوفير السلع وضبط الأسعار وتصدير الفائض، وهو أكبر مدينة صناعية غذائية في الشرق الأوسط تراعي معايير الجودة العالمية؛ وهو يعد "أيقونة الصناعات الغذائية في مصر" كما وصفته جريدة الجمهورية؛ وهو أيضا " صرح جديد للأمن الغذائي للمصريين" حسبما رأته جريدة الأخبار.[٤٥]

وركزت صحف الدراسة في هذا السياق أيضا علي دور الأجهزة التنفيذية بالدولة في مناقشة اتجاهات التنمية وسيناريوهات التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، من خلال لجنة استشارية عليا لتحقيق اهداف التنمية وإبداء التوصيات والحلول السريعة.[٤٦]

واتساقا مع ما سبق عرضه، انفردت جريدة الجمهورية بحوارين مع محافظي شمال وجنوب سيناء، اتسم خطابهما بالإشادة الواضحة بدور القيادة السياسية الحالية في تنمية سيناء، من خلال التأكيد علي أن الاهتمام الرئاسي بسيناء هو إعلاء لكرامة الوطن والمواطن، وأن ما يحدث علي أرض سيناء الآن هو تعبير عن الضمير الوطني من خلال قيادة سياسية واعية بمتطلبات المواطن المصري، كما أن مسئولي الدولة يعملون الآن علي أن تكون سيناء سلة غذاء للمصريين بزيادة مساحة الأراضي الزراعية.[٤٧]

وفي سياق متصل، ظهر **خطاب الصحف الثلاث الدعائي** من خلال التأكيد علي أهمية المبادرات الرئاسية التي بدأها الرئيس عبد الفتاح السيسي التي لها الدور الأكبر في احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية في مصر، حيث ركزت صحف الدراسة علي الإشادة بمبادرة" حياة كريمة"[٤٨] والدور التنموي الذي تقوم به في كافة محافظات مصر، ومبادرة "ابدأ" وهي مبادرة رئاسية أطلقها رئيس الجمهورية لدعم الصناعة الوطنية وزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل[٤٩]، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلي الارتقاء بالمواطن المصري وتوفير سبل معيشة أفضل.

وتري الباحثة أن خطاب صحف الدراسة الثلاث في هذه الأطروحة لجأ إلي **آلية التهرب من الأسئلة ومحاولة تحويل الاهتمام إلى قضايا أخري**، حيث أفرطت صحف الدراسة الموالية للسلطة في استخدام هذه الآلية من خلال القفز من أزمة تعويم الجنيه إلي الإشادة بالمشروعات القومية والمبادرات الرئاسية التي تنقذ البلاد من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

الأطروحة الثانية : الأزمة الاقتصادية العالمية هي السبب الرئيسي لما يحدث في مصر

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة شديدة الصعوبة والتعقيد؛ حيث يواجه مجموعة من التحديات التي نادرًا ما شهد العالم مثلها؛ نتيجة لنقص المدخلات الرئيسية للإنتاج، وتراجع الصناعات التحويلية لدى العديد من البلدان مع نقص الإمدادات، إلى جانب إطلاق الطلب المكبوت وانتعاش أسعار السلع الأولية، مما أدى إلى زيادات غير مسبوقة في معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو، وتزايد هشاشة المؤسسات المالية غير المصرفية في ظل ارتفاع الديون إلى مستويات قياسية، ووصولها إلى ٢٢٦ تريليون دولار نهاية العام الماضي، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يؤدي إلى اضطراب الأسواق المالية، وارتفاع تكلفة التمويل، ومن ثم زيادة المخاطر المالية.
هذا فضلاً عن الاختناقات المرورية لحاويات الشحن التي أصبحت غير قادرة على السير عبر الطرق المعتادة، الأمر الذي أثر على مصروفات الشحن بصورة كبيرة.

ومما زاد من تعقيد الموقف الحرب في أوكرانيا، خاصة وإنها تقع بين دولتين غاية في الأهمية من الناحية الاقتصادية؛ حيث إنهما من الدول المهمة في مجال السلع الزراعية عمومًا، والمنتجات الغذائية على وجه الخصوص، إذ تمثلان أكثر من ربع تجارة القمح العالمية وخمس مبيعات الذرة و٨٠ % من صادرات زيت عباد الشمس، فضلاً عما تملكه من معادن وخامات ناهيك عن كون روسيا تعد المورد الأساسي للغاز الطبيعي والطاقة إلى أوروبا.[٥٠]

وتأكيدا علي السياق السابق، اتسم خطاب صحف الدراسة الثلاث بإلقاء اللوم بشكل واضح علي الأزمة الاقتصادية العالمية ودورها في تفاقم الأزمة في مصر، وبرهنت صحف الدراسة علي تبني هذه الأطروحة من خلال نشر عدد من المواد الصحفية التي تؤكد صحة هذا الطرح، فعلي سبيل المثال بعثت جريدة الأهرام في **مقالها الافتتاحي**[٥١] برسالة طمأنة للشعب المصري تتعلق بارتفاع معدل النمو بمقدار ٦.٦ % في عام ٢٠٢٢ وهو ما يؤكد أن الاقتصاد في طريقه للتعافي من أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، كما نشرت خبرا عن ارتفاع أسعار الذهب والنفط والأسهم الأوربية[٥٢]، كما نشرت مقالا للكاتب مرسي عطا الله بعنوان **"معركة لابد ان نكسبها"**[٥٣] يتحدث عن الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تعد السبب الرئيسي فيما يحدث في مصر الآن ، وأن هذه الأزمة تفرض علي المصريين الاحتشاد والتحلي بالثقافة العسكرية التي تحتم عليهم روح المواجهة.

ونشرت جريدة الأخبار تقريرا[٥٤] في سياق الأطروحة الحالية بعنوان" **العالم يودع عاما قاسيا ويتشبث بالأمل في استقبال ٢٠٢٣**"، كما نشرت **مقالا**[٥٥] **لرئيس التحرير خالد ميري** يركز علي ان عام ٢٠٢٢ الذي ارتبط ببدء الحرب الروسية الاوكرانية كان سببا رئيسيا في شكاوي عالمية من ارتفاع الاسعار ونقص السلع والتضخم والبطالة والكساد، بالإضافة إلي

تحقيق صحفي[٥٦] أخر يحمل نفس المعني وكان بعنوان" **٢٠٢٢ .. عام أربك العالم لحرب الروسية الأوكرانية أطلقت شبح الفقر والجوع والأوبئة تنافست في حصد الأرواح**".

ولجأ خطاب الصحف الثلاث أيضا إلي آلية التبرير كآلية مساعدة علي تسويق فكرة أن ما يحدث في مصر من تداعيات اقتصادية سلبية يحدث في دول ذات اقتصاد قوي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشرت جريدة الأهرام خبرا بعنوان "**واشنطن تواجه خطر التخلف عن سداد ديونها لأول مرة في تاريخها**"[٥٧]، كما نشرت جريدة الأخبار خبرا[٥٨] بعنوان" **أسهم البنوك العالمية تواصل الهبوط بعد انهيار "سليكون فالي"**

وفي مقال بعنوان "**منتدي الأثرياء وصناعة الفقر**"[٥٩]، لجأ كاتب المقال إلي التأكيد علي نفس آلية التبرير السابقة، حيث ذكر أن انعقاد منتدي دافوس تزامنا مع صدور تقرير برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة والذي يؤكد ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد من ٢٨٢ مليونا عام ٢٠٢١ إلي ٣٤٥ مليونا عام ٢٠٢٢، ونشرت أيضا صحيفة الأهرام خبرا يبدو عاديا ولكنه يحمل في طياته تبريرا واضحا لارتفاع الأسعار في مصر وكان الخبر بعنوان " **التضخم وانفلونزا الطيور وراء ارتفاع اسعار البيض في أمريكا**"[٦٠]، حيث تواكب هذا الخبر مع ارتفاع أسعار الدواجن والبيض في مصر بشكل غير مسبوق، وكأن الصحيفة تحاول أن تخبر القراء المصريين أن ما يحدث علي أرض مصر مشابه لما يحدث في دول العالم الاكثر استقرارا اقتصاديا.

وفي ذكري بريكست، نشرت صحيفة الأهرام تحليلا إخباريا بعنوان "**بريطانيا تتجرع الندم .. بريطانيا الدولة الوحيدة التي ستشهد انكماشا اقتصاديا هذا العام**"[٦١]، كما نشرت الصحيفة أيضا تفاصيل تؤكد أن البريكست يكلف الاقتصاد البريطاني ١٠٠ مليار جنيه استرليني سنويا.

ونشرت الصحيفة أيضا مقالا مترجما من الجارديان البريطانية بعنوان "**هل ينهي تمويل القطاع الخاص مستقبل الرعاية الصحية في بريطانيا؟**[٦٢]"، يتحدث عن أن اتجاه حزب المحافظين نحو المزيد من الخصخصة لقطاع الصحة يعد تحركا ظالما لا يمثل أي مكسب اقتصادي وسيكتب النهاية لنظام الرعاية الصحية البريطاني.

ونشرت جريدة الجمهورية خبرا[٦٣] مفاداه أن صندوق النقد الدولي يؤكد أن الاقتصاد البريطاني سينكمش ويكون أدؤاه أسوء من الاقتصادات المتقدمة الأخري ، حيث تستمر تكلفة المعيشة في التأثير علي الأسر.

وفي سياق متصل، نشرت جريدة الجمهورية أيضا مقالا بعنوان" **الاقتصاد العالمي يئن**"[٦٤] يسلط من خلاله كاتبه الضوء علي أن الأزمة العالمية هي السبب الرئيسي لما يحدث في مصر من أزمات اقتصادية، كما نشرت جريدة الأهرام تصريحا للأمين العام للأمم المتحدة [٦٥]يحمل فيه الدول الغنية ما يحدث من أزمات للدول الفقيرة بسبب معدلات فائدة وأسعار وقود مرتفعة.

الأطروحة الثالثة: المواطن المصري يجب أن يتحمل مسئولية الأزمة وتداعياتها مع الحكومة

قطع وزير المالية د. محمد معيط في أحاديث صحفية كثيرة وعداً بانتهاء الأزمة الاقتصادية وخروج مصر منها قبل نهاية عام ٢٠٢٣، وقال إن الحكومة تدرك تأثير الوضع الاقتصادي عن كثب، خصوصاً في شأن تفاقم ارتفاع الأسعار، وتأثير التضخم على مستوى معيشة المواطنين بالسلب، وخلق وضع غير جيد للأسرة المصرية.

ومن هذا المنطلق، تطرح وسائل الإعلام المصرية بشكل عام والصحف المطبوعة بشكل خاص مفهوما جديدا للتعامل مع الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ التعويم الأخير للجنيه المصري في يناير ٢٠٢٣، حيث يروج البعض لمفهوم أن الأزمة الاقتصادية في مصر مسئولية الجميع وليس الحكومة فقط، بل على المواطن دور وطني ويجب عليه تنفيذه.

وفي هذا السياق، جاء خطاب صحف الدراسة الثلاث لتأكيد هذا المعني من خلال العديد من المضامين الصحفية التي تناولت التأكيد علي أن نشر الوعي هو الطريق الأول علي درب مواجهة الأزمة، والطريق الثاني هو طريق العمل والإنتاج كضرورة حيوية في مواجهة ما يصادف المصريون من تحديات تستوجب التكاتف لرفع كافة الحواجز والعوائق واستمرار فتح نوافذ الأمل[٦٦]، بالإضافة إلي التأكيد علي أن جميع دول العالم تعاني الازمة الاقتصادية التي أدت إلي ارتفاع معدلات التضخم في اسواقها، فالحكومة لن تستطيع محاربة التضخم إلا بمساعدة شعوبها التي تقلل من الاقبال علي السلع غير الضرورية وتغيير ثقافتها الاقتصادية بترشيد الاستهلاك وزيادة الانتاج والاعتماد علي المنتجات المحلية[٦٧]، وبالتالي فالمواطن المصري هو طوق النجاة من الأزمات وعليه أن يتحمل ما تمر به البلاد في هذه الآونة[٦٨]، كما نشرت صحيفة الأخبار أيضا تحقيقا صحفيا بعنوان **"تمر السنين والسر مصري"**[٦٩]، حيث يناقش التحقيق مع عدد من الخبراء كيف واجه المصريون التحديات والصعاب التي مروا بها خلال هذا العام وكيف اصبحت المواجهة وتجاوز الأزمات واحدة من صفات المواطن المصري.

ولجأت صحيفة الأهرام في أحد مقالات الرأي[٧٠] إلي عرض حلول غير علمية للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وهي من وجهة نظري حلول عاطفية ساذجة، حيث تحدث كاتب المقال عن ضرورة الإكثار من الاستغفار والصلاة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتكثيف اخراج الصدقات في شهر رمضان للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل!!!

وفي سياق أخر، ألقت جريدة الأخبار اللوم علي المواطن المصري باعتباره أحد المسئولين عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، من خلال جشع التجار[٧١] الذي يستغل الأزمة الاقتصادية ويقوم بحجب السلع ومن ثم رفع أسعارها فيما بعد، وناقش مقالا أخرا[٧٢] ظاهرة انفلات الأسعار وأهمية العودة إلي تطبيق فكرة التسعيرة الإجبارية للسلع.

وفي نفس السياق، نشرت جريدة الأخبار مقالا[٧٣] يحمل المواطن المصري البسيط مسئولية مواجهة الغلاء والارتفاع المبالغ فيه لبعض السلع مستشهدا بكلمات رئيس الجمهورية التي تدعو المواطنين لمقاطعة السلع التي ارتفع سعرها، بالإضافة إلي مقال أخر[٧٤] يتحدث عن

ضرورة استغلال بعض التجار لحلول شهر رمضان ورفع اسعار السلع خاصة الياميش، وضرورة قيام المواطن المصري بإعادة صياغة ثقافة الاستهلاك ومقاطعة سلع الرفاهية.

كما نشرت نفس الصحيفة مقالا[٧٥] يتضمن آراءا غير محددة لعرض أسباب الأزمة الاقتصادية وسبل حلها بشكل غير عميق وسطحي للغاية ومنها إلقاء لوم واضح علي المواطن المصري في تحمل تداعيات هذه الأزمة بسبب الزيادة السكانية، وهي نفس الفكرة التي طرحها رئيس تحرير صحيفة الجمهورية في أحد مقالاته[٧٦] التي تحدث فيها عن ضرورة الانتباه الشعبي الي خطورة الزيادة السكانية وآثارها السلبية في التأثير علي جودة حياة المواطن وخفض درجة الاحساس بجهود البناء والتنمية

ونشرت صحيفة الأخبار مقالا[٧٧] يطرح حلولا بطلها المواطن البسيط ، حيث تحدث المقال عن ضرورة العودة إلي صناعة بعض انواع الأطعمة بالمنزل ، وإحياء ثقافة الإنتاج المنزلي بدلا من المغالاة في اسعار بعض السلع التي يمكن انتاجها في المنزل كالخبز والزبادي والفول والطعمية.

وفي جريدة الجمهورية، طرح رئيس التحرير في أحد مقالاته[٧٨] حلولا ساذجة للازمة الاقتصادية بطلها أيضا المواطن المصري مثل قيام المطاعم بتخصيص وجبات للفقراء وقيام المقتدرين بنفس المبادرة، وقيام أصحاب محلات الفاكهة والخضروات بإطلاق مبادرة "ثمرة الخير" لتوزيع الفائض من الخضروات والفاكهة علي المحتاجين.

الأطروحة الرابعة: الربط بين الأزمة الاقتصادية والشائعات ومؤامرات الداخل والخارج لمحاصرة مصر واسقاطها

لا تزال الدولة المصرية تخوض معركة الوعي، وهي المعركة التي يأتي على رأسها جهود "مواجهة الشائعات" التي تتخذ من الأزمات والتحديات بيئة خصبة للانتشار، وذلك في إطار المحاولات التي لا تتوقف منذ تسع سنوات لتزييف الحقائق وخلق حالة من عدم الاستقرار وزعزعة الثقة في جهود الدولة وخططها للإصلاح والتنمية، وفي إطار جهود معركة مواجهة الشائعات التي تخوضها الدولة يأتي دور المركز الإعلامي لمجلس الوزراء منذ عام ٢٠١٤ في التصدي لهذه المساعي الهدامة وفق منهجية علمية تدرك أهمية سلاح الوعي في بناء وتحصين الأوطان، والتركيز على إتاحة المعلومات بكل حيادية ومصداقية وشفافية من مصادرها باعتبارها حق أصيل من حقوق المواطن المصري، وذلك في سبيل تقويض الشائعات المغرضة قبل انتشارها، والمساهمة في تشكيل وعي مجتمعي وتعزيز قدرة الرأي العام على التحقق من المعلومات المغلوطة وعدم الانسياق وراء مروجيها ومخططاتهم، هذا فضلاً عن القيام بعملية تحليل وقياس لهذه الشائعات من أجل وضع التصورات اللازمة لتطوير آليات العمل وطرق المواجهة.

واتساقا مع الطرح السابق، جاء خطاب صحف الدراسة الثلاث معبرا عن خطورة الشائعات والمعلومات المغلوطة علي الاقتصاد الوطني خصوصا أوقات الأزمات، حيث أبرزت جريدة الأهرام في تقرير[٧٩] لها أبرز الشائعات التي انتشرت في عام ٢٠٢٢، والتي تتضمن جانبا اقتصاديا واضحا كاختفاء السلع وإلغاء الدعم وأزمة السيولة التي قد تعرض الدولة للافلاس.

وتحدث الكاتب مرسي عطا الله في أحد مقالاته[٨٠] **بعنوان** "أحاديث المصارحة" عن عودة الأصوات النابحة من وراء الحدود لتصعد من دوران ماكينة الأكاذيب ضد الدولة المصرية تحت وهم الاعتقاد بأن إفرازات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها علي الأوضاع المصرية يمكن أن تؤدي إلي إخضاع مصر وكسر مقاومتها ضد ما يحاك لها منذ اندلاع موجات الفوضي في المنطقة قبل ١٢ عاما مضت تحت رايات الربيع المزعوم.

أما صحيفة الأخبار، فقد عبرت في **افتتاحيتها**[٨١] عن انتقادها الشديد للمؤامرات الداخلية التي تحاك ضد الوطن من المدعو مدحت الزاهد ممثل التحالف الشعبي الذي أعلن أن التحالف يبحث مع الحركة المدنية تجميد المشاركة في الحوار الوطني بعد توجهات السلطة بمبادلة الديون بأصول إنتاجية وإحلال الصناديق بدلا للموازنة ، مؤكدا أن مصر تحتاج لتغيير واسع عميق في السياسة والاقتصاد حتي تعبر الأزمة ولا ينفعها الخطوات الخجولة المتعثرة.

وتضيف الافتتاحية أن التحالف الشعبي ترك كل ما تقدمه لهم الدولة ولجأوا إلي وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي ليعلنوا انسحابهم من الحوار الوطني **"ولو أمعن أحدهم فيما يتحقق كل يوم علي هذه الأرض لأيقن خطأه حتي لو كان حسن النية .. يا سادة الطريق الي جهنم مملوء بحسن النوايا . اتقوا الله في الوطن"**.

ويلقي الكاتب سامي حامد في **مقاله**[٨٢] بجريدة الجمهورية اللوم علي أياد خفية تعبث بالسوق المصرفية وأن المضاربة بالعملة والسوق السوداء لم تزل نشطة رغم طرح شهادات ادخار بالجنيه، كما أن هناك مؤامرة كبيرة وأيد خفية تشارك فيها دول ومنظمات وجماعات وأفراد أصابهم القلق من التقدم الذي شهدته مصر في كافة القطاعات.

وأضاف كرم جبر في مقاله **"الخوف المشروع"**[٨٣] أن الدول تتعافي كلما كان الشعب مصطفا خلف مؤسساتها الوطنية وواثقا بها ومؤيدا لسياساتها رافضا محاولات التشكيك وبث الفتن والشائعات خصوصا في أوقات المحن والتحديات.

أما الكاتب الصحفي خالد النجار ، فيأخذ **مقاله**[٨٤] في اتجاه نظرية المؤامرة وإلقاء اللوم علي الخلايا النائمة للإخوان علي مواقع التواصل الاجتماعي في بث الشائعات والتحريض نتيجة (ترند) ارتفاع أسعار (البانيه) والبيض.

وذهب الكاتب الصحفي سمير رجب في **مقاله**[٨٥] إلي سقوط نزعات التشكيك فوق صخرة الإرادة الصلبة والثقة في النفس والشعب ؛ قائلا: **يعني ببساطة شديدة .. لن نتوقف عن إقامة المشروعات العملاقة دون ان نلتفت لمثيري الشغب ومروجي الأكاذيب"**.

وشدد الكاتب محمد عبد الحميد سلامة في **مقاله**[٨٦] علي شفافية رئيس الجمهورية في توضيح الأزمة الاقتصادية وتداعياتها علي المواطن المصري، في الوقت الذي يتعرض فيه المصريون لحملات ممنهجة علي مواقع التواصل الاجتماعي للتشكيك في قدرة القيادة السياسية علي تجاوز الأزمة، حيث تبث تعليقات مواقع التواصل الاجتماعي السلبية الروح الانهزامية في أوقات الأزمات.[٨٧]

ويري رئيس تحرير جريدة الجمهورية في عموده الصحفي[٨٨] **أن** مشاركة الشباب في المسئولية علي أرض الواقع مع المصارحة والمكاشفة واتاحة البيانات والمعلومات وشرح

التحديات وتداعيات الأزمة هي السبيل الأنسب لبناء الوعي المجتمعي والفهم الصحيح، ويجب علي المصريين جميعا مواجهة المغالطات الخبيثة ومؤامرات تزييف الواقع ومحاولات زعزعة الثقة في جهود التنمية والاصلاح[٨٩].

واتسم خطاب جريدة الجمهورية في هذا الشأن بالحدة، وظهر ذلك في مقالات متعددة لكتابها الصحفيين، خاصة حينما تعلق الأمر بمشروع قناة السويس الجديدة، حيث ذكر الكاتب السيد العزاوي في **مقاله**[٩٠] انه لا شك أن نجاحات القناة الجديدة وانجازاتها ردت بقوة علي سيل الشائعات والأكاذيب التي حاولت النيل من عزيمة المصريين وقدرتهم علي فعل المعجزات لبناء وطنهم والتقليل من حجم المشروع، فبعد ٧ سنوات تأتي الأرقام لتؤكد الرؤية الصائبة للقيادة السياسية والرئيس السيسي.

أما وسائل إعلام الدول الأخري، فقد نالت نصيبها من الهجوم والانتقاد ، حيث تناول الكاتب محمد فهمي في مقال بعنوان **" مصر تستحق"**[٩١] وسائل الاعلام المعادية التي تبث روح التشاؤم لدي المصريين ، مستشهدا بما بثته محطة بي بي سي عن جدوي المركز الثقافي الاسلامي بالعاصمة الادارية الجديدة، حيث دافع الكاتب عن أهمية افتتاح هذا المركز بكونه يهدف الي تعزيز دور مصر في خدمة المسلمين في المنطقة العربية والشرق الاوسط ونشر اللغة العربية.

الأطروحة الخامسة: جذب المستثمرين أحد أهم حلول الأزمة الاقتصادية في مصر

من المعروف أن مصر سمحت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين باستقدام الاستثمارات الأجنبية، وكثيرا ما عولت الحكومات المتعاقبة على تلك الاستثمارات، إلا أن أسوأ ما تم هو التوسع في استقدام الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال البورصة، أو من خلال تعاملات الأجانب في الدين العام.

فمصر بحاجة إلى تحسين أداء ناتجها المحلي الإجمالي، وإلى توفير فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل، ولكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تركز على قطاع النفط الذي يعود جانب كبير من نتائجه الإيجابية على الشركات الأجنبية، ويستحوذ قطاع النفط على نسبة ٧٠% تقريبا من الاستثمارات المباشرة في مصر، وجزء صغير يوجه للصناعة، بحدود ١٠% في أحسن الأحوال، بينما قطاع الزراعة لا ينال سوى أقل من ١.%

ومن هنا فالاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يحسن توظيفها، ولم توضع لها شروط تعود بالنفع على الاقتصاد المصري، كما أن الاستثمارات غير المباشرة كانت في إطار المضاربات بالبورصة، أو الأموال الساخنة التي تتعامل في الدين العام من قبل الأجانب.

ورغم المشكلات التي ظهرت في الطرح السابق، إلا أن خطاب صحف الدراسة الثلاث لم يتطرق علي الإطلاق إلي المشكلات التي تواجه المستثمرين في مصر والتي جعلت الكثيرين منهم يقومون بسحب استثمارتهم في مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ، واقتصر الخطاب علي ايجابية الاستثمار، وما توفره الدولة من تسهيلات للمستثمرين، بل علي العكس، استعانت صحف الدراسة بالمصادر الرسمية التي تؤكد مزاعم الحكومة بتدفق الاستثمارات الأجنبية إلي مصر، فقد

كشف مجلس الوزراء عن ارتفاع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٩٤% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ليصل إلى ٣.٣ مليار دولار، مقارنة مع الأرقام المتحققة فى الربع المناظر له من العام المالى السابق.

وأضاف تقرير لمجلس الوزراء نشر بصحف الدراسة الثلاث أن الوحدة الدائمة بمجلس الوزراء لدعم المستثمرين انتهت من أكثر من ٨٠% مما عُرض عليها، وهو ما حفز أرقام الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الربع الأول من العام المالى الجارى.

وأضاف التقرير أن مصر تعد الوجهة الاستثمارية الأولى للصناديق السيادية العربية، في مقدمتها الاستثمارات السعودية، والاستثمارات الإماراتية، ضمن الاستثمارات الخليجية في مصر بوجه عام، ووصلت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، كما توزعت الاستثمارات على القطاعات المختلفة مثل الهيدروجين الأخضر، والأمونيا الخضراء والسياحة والصناعة والخدمات المالية والتحول الرقمي.

وتعد مصر من أهم الأسواق الجاذبة للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة حيث وصلت إلى ٤.٤ مليارات دولار (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) ضمن الاستراتيجية الوطنية للاعتماد على الطاقة النظيفة، وكان من أبرز تلك الشركات أكوا باور، تحالف سيمنس – جاميسا ومصدر وآميا باور وغيرها من الشركات الأخرى.

كما تشق مصر طريقها للتحول لمركز إقليمي لتجارة الطاقة الخضراء بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية؛ حيث قامت بتوقيع ١٥ مذكرة تفاهم مع كبرى الشركات العالمية لإنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء.

واتساقا مع التقرير السابق، رصدت الباحثة اتفاقا ملحوظا بين صحف الدراسة الثلاث في هذه الأطروحة تحديدا، لدرجة وصلت إلي استخدام نفس الألفاظ والمفردات في عناوين المواد الصحفية مثل **"تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية[٩٢]"، و"سعر الصرف المرن عنصر جذب للاستثمار الأجنبي وأن يكون تقييم العملة عادلا وبدون تدخل من الدولة[٩٣] ، تهيئة مناخ الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص بمشروعات البنية الأساسية[٩٤]، "التعامل الفوري مع أي معوقات تواجه المستثمرين[٩٥]**.

واهتمت **صحيفة الأخبار**[٩٦] بنشر تفاصيل برنامج الطروحات، حيث قامت الحكومة المصرية العام الماضي بالتحضير لبرنامج الطروحات وإعداد الخريطة الاستثمارية لمحفظة صندوق مصر السيادي، نظرا لامتلاكه أنشطة استثمارية متنوعة تشمل القطاع السياحي وتطوير المناطق الأثرية، وقطاع الصناعات الدوائية سواء خصخصة أو مشروعات جديدة أو رعاية أو خدمات صحية، ولكن آليات الشراكة التي يتعامل بها الصندوق تم تغييرها للتكيف مع وضع السوق والاقتصاد العالمي الذي يشهد تغيرات عنيفة. وأعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي قائمة من ٣٢ شركة وبنكا، تعتزم الحكومة طرحها للمستثمرين خلال عام، وكشف وزير المالية الدكتور محمد معيط، أن مصر تستهدف ١٠ مليارات دولار صافي استثمارات أجنبية مباشرة خلال العام المالي الجاري مقابل ٨.٦ مليار العام المالي الماضي.

ويستهدف صندوق ما قبل الطروحات التابع لصندوق مصر السيادي جمع ما يصل إلى ٦ مليارات دولار من خلال بيع حصص في شركات لمستثمرين استراتيجيين، ومن بينها الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية (وطنية) والشركة الوطنية لتعبئة المياه الطبيعية (صافي).

وعمدت **صحيفة الجمهورية**[٩٧] إلي التركيز علي جولات الرئيس عبد الفتاح السيسي في الهند واذربيجان وأرمينيا كخطوة يمكن تسميتها دبلوماسية التنمية لفتح اسواق جديدة وجذب مزيد من السياح وعرض فرص الاستثمار الواعدة في مصر٠

كما ركزت **صحيفة الجمهورية**[٩٨] علي أن الاستثمار في الموقع الجغرافي الفريد لمصر هو استثمار لم تعرفه مصر سوي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما طرح **مقالا**[٩٩] أخرا تساؤلا يتعلق بمدي اسراع الدولة بتوفير فرص استثمار جديدة أمام المستثمرين السياحيين ؟

ثانيا: مسارات البرهنة فى الخطاب الصحفى:

تشير نتائج تحليل الخطاب الصحفي لصحف الأهرام والأخبار والجمهورية إلي اعتمادهم علي مسارات البرهنة المنطقية بنسبة ٨٢% وبفارق كبير عن مسارات البرهنة غير المنطقية والاستمالات غير العقلانية بنسبة ١٨%، التي تناولت آليات الخطاب الرسمي إبان الأزمة الاقتصادية الحالية، مما يعكس تمسك الصحف القومية بالموضوعية والدقة عند تناول موضوع الدراسة، وطرح الآراء والأفكار بحيادية وموضوعية ملموسة.

١- مسارات البرهنة المنطقية:

توضح نتائج الدراسة التحليلية وجود فروق بين الصحف المصرية عينة الدراسة في ترتيب مسارات البرهنة المنطقية التي اعتمدت عليها عند تناول موضوع الدراسة، حيث اعتمدت صحيفتي الأهرام والأخبار بدرجة أكبر علي الاستشهاد بالأدلة والبراهين بنسبة ٥١% و ٤٧% علي التوالي، ففي جريدة الأهرام – علي سبيل المثال – اعتمد تحقيق صحفي[١٠٠] عن مصنع المحركات التابع للهيئة العربية للتصنيع علي الاستشهاد بمعلومات موثقة من القائمين علي هذا الصرح العملاق كاللواء مهندس حامد مكاوي مدير قطاع الانتاج بالهيئة العربية للتصنيع واللواء مهندس أسامة عبد الكريم مدير قطاع الجودة بمصنع المحركات بالهيئة العربية للتصنيع، كما نشرت جريدة الأهرام خبرا عن تنظيم إجراءات الطعن علي عقود الدولة وهو أمر ارتبط بأهمية جذب الاستثمارات الاجنبية في مصر في تلك الآونة، واستشهد محرر الخبر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ الخاص بتنظيم إجراءات الطعن علي عقود الدولة[١٠١].

ونشرت جريدة الأخبار حوارا مع الدكتور ابراهيم العشماوي رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، والذي عرض فيه عددا من الأدلة والبراهين المطمئنة للشعب المصري بخصوص مخزون السلع الاستراتيجي وأنه يكفي لمدة نصف عام والمستهدف زيادته إلي ٨ أشهر لتحقيق الأمن الغذائي.[١٠٢]

ونشرت جريدة الأخبار أيضا تقريرا بعنوان" **٢٣ سببا للتفاؤل في ٢٠٢٣**"، تناول التقرير مؤشرات واقعية مدعمة بالأدلة والبراهين حول الدور المتوقع للدولة في عام ٢٠٢٣

للنهوض بالاقتصاد الوطني وتقديم حلول واقعية للازمة الاقتصادية الحالية مثل التحول نحو الصناعات الخضراء والاقتصاد الدائري وذلك من أجل تحقيق صادرات بنحو ١٠٠ مليار دولار، وايضا استئناف روسيا لرحلات الطيران العارض بدءا من ٩ أبريل مع ٥٢ دولة ومنها مصر مع الترويج الجيد للمقاصد السياحية المصرية في الأسواق العربية والدولية.[١٠٣]

وفي جريدة الجمهورية، كتب اللواء مصطفي هدهود محافظ البحيرة الأسبق مقالا يركز فيه علي الاتجاه الايجابي للدولة لزيادة الإنتاج السمكي لتلبية احتياجات السوق من البروتين كوسيلة لسد العجز في انتاج البروتين الحيواني والداجني.[١٠٤]

ومن مسارات البرهنة الأخري التي اعتمدت عليها صحف الدراسة تقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات بالنص الصحفي؛ ومنها استعراض جريدة الأخبار لعدد من الأرقام والإحصائيات الخاصة بالمشروعات القومية التي تم تنفيذها في عام ٢٠٢٢ ومنها مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ومشروعات الجهاز المركزي للتعمير، وافتتاح ١٢ جامعة أهلية تابعة للجامعات المصرية بتكلفة ٣٩ مليار جنيه.

كما نشرت جريدة الجمهورية "انفوجراف"[١٠٥] بعنوان "مصر تتصدي للشائعات وتخوض معركة الوعي"، وتضمن العرض البصري عددا من الأرقام والإحصائيات الخاصة بحصاد مواجهة الشائعات وتوضيح الحقائق خلال عام ٢٠٢٢.

ونشرت جريدة الأهرام مقالا تحليليا[١٠٦] للكاتب والخبير الاقتصادي عبد الفتاح الجبالي يتناول الحديث عن الإجراءات الضريبية التي ستتخذها الدولة حيال بعض القضايا الاقتصادية ومنها تكليف وزارة المالية بالإعداد لسياسة ضريبية للسنوات الخمس والعشر المقبلة، وذكر المقال أن قانون تعديل الضرائب علي الدخل يتضمن العديد من الأمور المهمة علي رأسها زيادة مبلغ الإعفاء الشخصي للممول ليصبح ١٥ ألفا مقابل ٩ آلاف في الوقت الحالي.

وذكر الكاتب الصحفي يسري السيد بجريدة الجمهورية في مقاله[١٠٧] عن دور الدولة في تأمين إنتاج القمح، إحصائيات تؤكد أن بحلول عام ٢٠٢٥ سيحدث اكتفاءا ذاتيا من القمح بنسبة ٦٥%، وحسب تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء؛ فإن الدولة المصرية تستهدف زيادة الكمية المزروعة بمحصول القمح بنحو ١.٥ مليون فدان خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

واتفقت صحف الدراسة الثلاث في خطابها الصحفي علي الاعتماد علي وجهتي النظر عند تناول القضايا المتعلقة بأسباب الأزمة الاقتصادية في مصر[١٠٨]، وعوامل جذب الاستثمار الخارجي[١٠٩]، وحدود مسئولية المواطن المصري تجاه الأزمة الاقتصادية والتي تتعلق بالسماح بمرور عدد من الشائعات التي من شأنها بث روح الإنهزامية في نفوس المصريين وتراجعهم عن الإيمان بإرادة القيادة السياسية وقدرتهاعلي مواجهة الأزمة الاقتصادية[١١٠].

٢- مسارات البرهنة غير المنطقية:

رصدت الباحثة في تحليلها للخطاب الصحفي لعينة الدراسة توظيفا للعديد من مسارات البرهنة غير المنطقية، كالبرهنة الهجومية والبرهنة الدفاعية.

وتشير نتائج الدراسة إلي استخدام جريدة الجمهورية لمسارات البرهنة غير المنطقية وخاصة البرهنة الهجومية، حيث شن **الكاتب الصحفي سمير رجب** هجوما علي المتشككين في جدوي إقامة المشروعات العملاقة، مؤكدا أن الدولة ستستمر في التنمية الاقتصادية للبلاد دون الالتفات لمروجي الأكاذيب والشائعات[١١١] ، كما هاجم **الكاتب السيد البابلي** مروجي الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، متحدثا عن التعليقات السلبية لمستخدمي هذه المواقع التي تبث الروح الانهزامية في أوقات الأزمات.[١١٢]

وألقي **الكاتب سامي حامد** بجريدة الجمهورية اللوم علي أياد خفية تعبث بالسوق المصرفية وأن المضاربة بالعملة والسوق السوداء لم تزل نشطة رغم طرح شهادات ادخار بالجنيه، مشيرا إلي أن مؤامرة كبيرة وأيد خفية تشارك فيها دول ومنظمات وجماعات وأفراد أصابهم القلق من التقدم الذي شهدته مصر في كافة القطاعات.[١١٣]

وفي جريدة الأخبار، حمل **الكاتب ممتاز القط** المواطن المصري البسيط مسئولية مواجهة الغلاء والارتفاع المبالغ فيه لبعض السلع مستشهدا بكلمات رئيس الجمهورية التي تدعو المواطنين لمقاطعة السلع التي ارتفع سعرها.[١١٤]

وفي جريدة الأهرام، تحدث **الكاتب أحمد عبد التواب عن** ظاهرة حجب السلع وتهريبها ، وهاجم بعض التجار الذين يقومون بتخزين السلع الغذائية في مخازن سرية وبيعها بأسعار مضاعفة في أوقات الحاجة.[١١٥]

واستخدمت جريدة الجمهورية أيضا أسلوب البرهنة الدفاعية، حيث تحدث **الكاتب الصحفي محمد عبد الحميد سلامة**[١١٦] عن شفافية رئيس الجمهورية في توضيح الأزمة الاقتصادية وتداعياتها علي المواطن المصري، مدافعا عن الرئيس الذي يواجه جبهات عديدة أثناء معركته للنهوض بالاقتصاد المصري والخروج به من أزمته الحالية.

وهو ما تكرر أيضا في **مقال رئيس تحرير جريدة الجمهورية الكاتب الصحفي عبد الرازق توفيق**، الذي أكد أن رسائل الاحباط والتخويف تفقد صلاحيتها مبكرا ، بل أصبحت فاسدة منذ الدقائق الأولي، فقد بدت الدولة المصرية أكثر ثقة في معالجة تداعيات الأزمة العالمية وكشفت أن لديها من الحلول والبدائل الكثيرة.[١١٧]

ثالثا: السمات المنسوبة للقوي الفاعلة في الخطاب الصحفي:

جدول رقم (٣) يوضح القوي الفاعلة وسماتها

القوي الفاعلة وسماتها كما ظهرت في صحف الدراسة الثلاث
الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وما يتميز به من سمات الشجاعة والجرأة والحكمة في مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية.
رئيس الوزراء والوزراء والمحافظون ومسئولو الهيئات السيادية والتنفيذية بالبلاد ودورهم الواضح في تنفيذ سياسات الدولة الاصلاحية
رؤساء دول ومسئولون وهيئات دولية.
المواطن المصري ودوره في تحمل الأزمة من ناحية ، وجشع البعض منهم واستغلالهم للازمة بشكل يفيد مصالحهم من ناحية أخري.
المواطن الافتراضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودوره في نشر الشائعات المغرضة التي تهدد امن واستقرار البلاد.

يوضح الجدول السابق سمات القوي الفاعلة التي ظهرت في تحليل الخطاب الصحفي لصحف الدراسة الثلاث، وتعرض الباحثة وصفا تحليليا في السطور القادمة لسمات القوي الفاعلة في كل أطروحة علي حدة.

فيما يتعلق **بالقوي الفاعلة وسماتها** في الأطروحة الأولي (**التركيز علي قيام الدولة المصرية بتبني برنامج اصلاح اقتصادي طموح)**، ظهر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في المقدمة بسمات ايجابية واضحة تواكب حجم الانجازات التي طرحتها صحف الدراسة، ونسبت فيها الفضل كاملا لرئيس الجمهورية، فنشرت جريدة الجمهورية في صدر صفحتها الأولي خبرا بعنوان" **وعدت ونفذت .. عرفنا معك "معني التنمية" وعشنا في عهدك " حياة كريمة" رسالة شكر للرئيس .. بتوقيع كل صعيدي"**[١١٨]، ويحمل الخبر في طياته إشادة واضحة بسمات الرئيس الايجابية المتمثلة في الوفاء بالوعد والسرعة في الإنجاز.

ورصدت الباحثة خلال تحليلها لخطاب صحيفة الجمهورية انفرادها باستخدام ألفاظ ومفردات لها تأثيرات عاطفية ومتحيزة في وصف سمات رئيس الجمهورية باعتباره **صاحب فكر خلاق وغير مسبوق** في ابتكار حلول جديدة لتجاوز الأزمة الاقتصادية **وصاحب الرؤية الصائبة**.[١١٩]

كما رصت الباحثة أيضا في عدد من مقالات الرأي المنشورة بجريدة الجمهورية مزبدا من السمات والأدوار الإيجابية التي نسبت لرئيس الجمهورية **كالتعامل بالحكمة**[١٢٠] مع الازمات الاقتصادية الناتجة عن التحديات العالمية.

واتفقت الصحف الثلاث فيما يتعلق بالقوي الفاعلة الثانوية في هذه الأطروحة ، حيث ظهر الوزراء والمسئولون والقيادات التنفيذية للدولة كقوي فاعلة ثانوية بجوار رئيس الجمهورية باعتباره قوي فاعلة رئيسية، حيث ظهروا بشكل إيجابي دون ذكر صفات ذات تأثيرات عاطفية، وظهروا كمنفذين لسياسات الرئيس عبد الفتاح السيسي وداعمين لكل قرارته.

وفيما يتعلق **بالقوي الفاعلة وسماتها** في الأطروحة الثانية (**الأزمة الاقتصادية العالمية هي السبب الرئيسي لما يحدث في مصر)**، ظهرت الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي[١٢١] والصندوق الإنمائي للأمم المتحدة[١٢٢] كفاعلين رئيسين في هذا السياق، بالإضافة إلي رؤساء بعض الدول وبعض خبراء الاقتصاد في بعض دول العالم، واتسمت أدوارهم بالإيجابية من خلال الاستشهاد بالعديد من الأرقام والإحصائيات الرسمية التي تؤكد صحة مزاعمهم.

وفيما يتعلق **بالقوي الفاعلة وسماتها** في الأطروحة الثالثة (**المواطن المصري يجب أن يتحمل مسئولية الأزمة وتداعياتها مع الحكومة)**، ظهر المواطن المصري بسمات إيجابية وأخري سلبية؛ بالنسبة للسمات الإيجابية فقد ظهر بسمات المواطن الصبور[١٢٣] القادر علي احتمال الأزمة مع بلاده، المواطن المسئول[١٢٤] عن طرح حلول لمواجهة الأزمة.

وعلي الجانب الأخر، ظهر المواطن المصري بصورة المواطن الجشع[١٢٥]، الذي يستغل الأزمة من أجل حجب السلع ورفع أسعارها فيما بعد[١٢٦]، وأيضا بصورة المواطن المسئول عن الزيادة السكانية[١٢٧] والتي تسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر.

وفيما يتعلق **بالقوى الفاعلة وسماتها** في الأطروحة الرابعة **(الربط بين الأزمة الاقتصادية والشائعات ومؤامرات الداخل والخارج لمحاصرة مصر واسقاطها)**، ظهر المواطن المصري الافتراضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسماته السلبية التي تعمل علي بث روح الإنهزامية في نفوس المصريين ، وأيضا التشكيك في انجازات القيادة السياسية[١٢٨]. كما ظهرت وسائل الإعلام المعادية كقوي فاعلة سلبية[١٢٩] تعمل أيضا علي التشكيك في المشروعات القومية التي تنفذها القيادة السياسية وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي التنموي الذي تعمل علي انجازه منذ عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق **بالقوى الفاعلة وسماتها** في الأطروحة الخامسة **(جذب المستثمرين أحد أهم حلول الأزمة الاقتصادية في مصر)**، ظهر الرئيس عبد الفتاح السيسي كقوي فاعلة رئيسية، واتسمت أدواره بالإيجابية في التشديد علي إزالة أية عقبات[١٣٠] أمام المستثمرين المحليين والخارجيين في مصر، بالإضافة إلي سماته الخاصة بالعبقرية والفكر الخلاق[١٣١] والمبادرة.

وظهر رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفي مدبولي[١٣٢] كأحد القوي الفاعلة الثانوية واتسم دوره بالإيجابية، بحكم منصبه التنفيذي والذي يحرص من خلاله علي تنفيذ رؤية القيادة السياسية الممثلة في رئيس الجمهورية، كما ظهر عدد من الوزراء المعنيين بهذا الشأن وعلي رأسهم سامح شكري وزير الخارجية والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي[١٣٣]، واتسم دورهم أيضا بالإيجابية وكفاعل في تنفيذ رؤية مصر الإنمائية للتغلب علي أية عوائق قد تواجه الاستثمار في مصر.

رؤية نقدية لنتائج الدراسة في ضوء المداخل النظرية المستخدمة

١. استهدفت الدراسة الحالية تحديد الآليات التي اتبعها النظام السياسي المصري إبان الأزمة الاقتصادية الأخيرة بعد التعويم الرابع للجنيه المصري في يناير من هذا العام ٢٠٢٣، وما ترتب عليه من تداعيات اقتصادية سلبية علي المجتمع المصري بأسره ، وذلك من خلال تحليل خطاب ٣ صحف مصرية يومية قومية، من خلال التأكيد علي الدور الذي لعبته صحف (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) في تسويق مبررات النظام السياسي المصري خلال هذه الأزمة الاقتصادية، وذلك عبر استخراج الأطروحات الرئيسية التي ساقتها صحف الدراسة الثلاث ومسارات البرهنة وإبراز القوي الفاعلة التي ظهرت خلال هذا الخطاب الحكومي وسمات هذه القوي خلال فترة التحليل.

٢. واعتمدت الدراسة علي مدخل نظري متكامل يضم نموذجين؛ نموذج الموقف المشكل Problematic Situation والنموذج الدعائي لنعوم تشومسكي.

٣. **بالنسبة لنموذج الموقف المشكل ؛** فهو يقدم طريقة منطقية منظمة لتحليل دور وسائل الإعلام في متابعة الأحداث، ومدى دقة المعلومات التي تقدمها حول الموقف الذي قد تخلقه الأزمات، وبالتالي تقييم مدى كفاءة وفاعلية الإعلام في التعامل مع الأزمات، وهذا ما رصدته الباحثة من خلال تحليل خطاب صحف الدراسة الثلاث التي حرصت علي توضيح أبعاد الأزمة من منظور حكومي من خلال التركيز علي قيام الدولة

المصرية بتبني برنامج اصلاح اقتصادي طموح ، وأن الأزمة الاقتصادية العالمية هي السبب الرئيسي لما يحدث في مصر ، وأن المواطن المصري يجب أن يتحمل مسئولية الأزمة وتداعياتها مع الحكومة، بالإضافة إلي الربط بين الأزمة الاقتصادية والشائعات ومؤامرات الداخل والخارج لمحاصرة مصر واسقاطها، وفيما يتعلق بالحلول ، جاء جذب المستثمرين أحد أهم حلول الأزمة الاقتصادية في مصر، وفقا لصحف الدراسة الثلاث.

٤. **وبالنسبة للنموذج الدعائي لتشومسكي**، فقد أكدت نتائج الدراسة فرضيات هذا النموذج، حيث تبين قيام صحف الدراسة الثلاث بدور اجتماعي واضح؛ يتمثل في نشر وترسيخ الأجندة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام السياسي القائم، ومن ثم ساعد الخطاب الصحفي الرسمي الموالي للدولة بشكل كامل في تعزيز نظام دعائي أكثر فاعلية في تنفيذ أجندة النظام السياسي الحالي وأيدولوجية تعبئة وحشد الجماهير تجاه دور الدولة في احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة.

٥. وفي هذا السياق، ركزت صحف الدراسة في خطابها علي استنهاض جهود الدولة الذاتية كإحدي أدوات التنمية ومواجهة التحديات المجتمعية وركزت أيضا علي إبراز معدل إنجاز المشروعات التنموية التي تنفذها الدولة في كافة أرجاء مصر وتحديدا المشروعات الخاصة بالصعيد وتنمية سيناء والعديد من المحافظات.

٦. وأبرزت صحف الدراسة الثلاث في خطابهم ما يتعلق بالإشادة الواضحة بقرارات القيادة السياسية التي تهدف إلي احتواء الأزمة، كالسياسات الراهنة الخاصة بتشجيع المزارعين علي زراعة القمح وأيضا بناء الصوامع وتوسيع سعتها التخزينية والتي ستقلل بالتبعية فاتورة الاستيراد.

٧. كما ظهر خطاب الصحف الثلاث الدعائي من خلال التأكيد علي أهمية المبادرات الرئاسية التي بدأها الرئيس عبد الفتاح السيسي التي لها الدور الأكبر في احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية في مصر كمبادرة حياة كريمة وتكافل وكرامة.

٨. وتري الباحثة أن خطاب صحف الدراسة الثلاث لجأ إلي آلية التهرب من الأسئلة ومحاولة تحويل الاهتمام إلي قضايا أخري، حيث أفرطت صحف الدراسة الموالية للسلطة في استخدام هذه الآلية من خلال القفز من أزمة تعويم الجنيه إلي الإشادة بالمشروعات القومية والمبادرات الرئاسية التي تنقذ البلاد من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

٩. ورصدت الباحثة خلال تحليلها لخطاب صحيفة الجمهورية انفرادها باستخدام ألفاظ ومفردات لها تأثيرات عاطفية ومتحيزة في وصف سمات رئيس الجمهورية باعتباره **صاحب فكر خلاق وغير مسبوق** في ابتكار حلول جديدة لتجاوز الأزمة الاقتصادية **وصاحب الرؤية الصائبة وهو "رب الأسرة المصرية".**

١٠. واتسم خطاب صحف الدراسة الثلاث بإلقاء اللوم بشكل واضح علي الأزمة الاقتصادية العالمية ودورها في تفاقم الأزمة في مصر، وبرهنت صحف الدراسة علي تبني هذه الأطروحة من خلال نشر عدد من المواد الصحفية التي تؤكد صحة هذا الطرح.

١١. ولجأ خطاب الصحف الثلاث أيضا إلي آلية التبرير كآلية مساعدة علي تسويق فكرة أن ما يحدث في مصر من تداعيات اقتصادية سلبية يحدث في دول ذات اقتصاد قوي مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢. كما كشفت نتائج الدراسة التحليلية أن صحف الدراسة الثلاث طرحت مفهوما جديدا للتعامل مع الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ التعويم الأخير للجنيه المصري في يناير ٢٠٢٣، حيث يروج البعض لمفهوم أن الأزمة الاقتصادية في مصر مسئولية الجميع وليس الحكومة فقط، بل على المواطن دور وطني ويجب عليه تنفيذه.

١٣. جاء خطاب صحف الدراسة الثلاث معبرا عن خطورة الشائعات والمعلومات المغلوطة علي الاقتصاد الوطني خصوصا أوقات الأزمات.

١٤. لم يتطرق خطاب صحف الدراسة الثلاث علي الإطلاق إلي المشكلات التي تواجه المستثمرين في مصر والتي جعلت الكثيرين منهم يقومون بسحب استثمارتهم في مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ، واقتصر الخطاب علي ايجابية الاستثمار، وما توفره الدولة من تسهيلات للمستثمرين، بل علي العكس، استعانت صحف الدراسة بالمصادر الرسمية التي تؤكد مزاعم الحكومة بتدفق الاستثمارات الأجنبية إلي مصر، وقد رصدت الباحثة اتفاقا ملحوظا بين صحف الدراسة الثلاث في هذه الأطروحة تحديدا، لدرجة وصلت إلي استخدام نفس الألفاظ والمفردات في عناوين المواد الصحفية.

١٥. يمكن تلخيص أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر – وفقا لخطاب الصحف الثلاث عينة الدراسة – في اضطراب الاقتصاد العالمي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، استيراد سلع الرفاهية مما يزيد من الاحتياج للنقد الأجنبي، مسئولية المواطن المصري المتعلقة بترويج الشائعات وجشع التجار في إخفاء السلع الأساسية وتهريبها، وأيضا الزيادة السكانية التي تعد سببا رئيسيا للازمة الاقتصادية في كل دول العالم.

١٦. وجاء خطاب الصحف الثلاث دعائيا يؤكد علي أن نشر الوعي هو الطريق الأول علي درب مواجهة الأزمة، وأن الطريق الثاني هو طريق العمل والإنتاج كضرورة حيوية في مواجهة ما يصادف من تحديات تستوجب التكاتف لرفع كافة الحواجز والعوائق واستمرار فتح نوافذ الأمل.

مـراجـع الدراسة

[1] Kim Sungha, The Korean Financial Crisis: Analyzing the performance of the western elite financial press, in conference papers, - International Communication Association, Annual meeting, San Diego, CA p 1-24, 10 Charts, 2003

[2] Mercille, J, European Media coverage of Argentina's Debt default and Recovery: Distorting the lessons for Europe. Third world quarterly, 34 (8), 2013, PP 1377-1391.

[3] Baranowska, P. M. (2014). The coverage of the Eurozone economic crisis in the British press. *Perspectives on European Politics and Society*, *15*(4), 500-517.

[4] Dalen, A., Vreese, C., Albaek, E, Economic News through the Magnifying Glass, Journalism Studies, 1-20 VOI: 10.1080/1461670X.2015.1089183.

[5] Na Yeon Lee & Kanghui Baek, Squeezing out economic news for business news? Changes in economic journalism over the past 20 years in South Korea , Journalism, 2016, pp.1-19, DOI: 10.1177/1464884916665403, available at: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1464884916665403

[6] Kim Sung Tea, Covering Globalization: A Comparative Analysis of news reports about the Asian Economic Crisis and the IMF bailout, PHD in Indiana University, Dissertation abstracts International, Vol 62, No 8, 2004.

[7] Scolari, Carlos, Journalism & Social Discourses During the Argentine Crisis, 1999-2002, Conference Papers International Communication, 2006 Annual Meeting.

[8] Durham, Frank, Framing the State in Globalization: the financial times coverage of the 1997 Thai currency crisis, critical studies in media communication, published in communication & Mass media compete, Vol 24 issue1 2007, PP 57-76

[9] Paul Marx Gijs Schumacher, The Effect of Economic Change and Elite Framing on Economic Preferences: A Survey Experiment, February 2014, available at: http://ftp.iza.org/dp7979.pdf

[١٠] الشيماء حمادي، الخطاب الصحفي للازمة المالية العالمية ومدي انعكاسه علي اتجاهات النخبة في مصر: دراسة تطبيقية علي الطبعات الدولية والعربية والأمريكية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة الأزهر، ٢٠١٢

[11] Wei, H., Wang, H., Fan, J., Zhang, Y., Corporate accidents, Media coverage, and Stock market responses. Chinese Management Studies, 7(4), 2013, PP 617-630.

[12] Rafter, K., Voices in the crisis: The role of media elites in interpreting Ireland's banking collapse. European Journal of Communication. October, 29(5),2014

[13] Angeliki Boubouka , Christos Tzalavras , Framing the Cypriot economic crisis: In the service of the neoliberal vision, 2016, Journalism, pp.1-20. DOI: 10.1177/1464884916663601, available at: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1464884916663601

[14] Vliegenthart, R., & Mena Montes, N. (2014). How Political and Media System Characteristics Moderate Interactions between Newspapers and Parliaments: Economic Crisis Attention in Spain and the Netherlands. The International Journal of Press/Politics, 19(3), 318–339. https://doi.org/10.1177/1940161214531335

[١٥] عاصم حسب الله الشيخ، الأطر الخبرية للمعالجة الصحفية للأزمة المالية العالمية في الصحف العربية، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الإعلامية، ٢٠١٤).

[16] Tylor, J. Rossback, D., Foreign Affairs, Domestic Attention: explaining American media coverage of the European financial crisis. Social Science Quarterly, December, 96 (5), 2015, PP 1328-1347

[17] Juliane A. Lischka , Different revenue incentives, different content? Comparing economic news before and during the financial crisis in German public and commercial news outlets over time, European Journal of Communication, 2014, Vol. 29(5) 549–566, available at: www.sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav

[18] Kay, J. B., & Salter, L. (2014). Framing the cuts: An analysis of the BBC's discursive framing of the ConDem cuts agenda. Journalism, 15(6), 754–772. https://doi.org/10.1177/1464884913501835

[19] Capelos, T., Exadaktylos, T., Chrona, S., & Poulopoulou, M. (2018). News Media and the Emotional Public Sphere| The Emotional Economy of the European Financial Crisis in the UK Press. *International Journal of Communication*, *12*, 26

[20] Elliott, C., & Stead, V. (2018). Constructing women's leadership representation in the UK press during a time of financial crisis: Gender capitals and dialectical tensions. *Organization Studies*, *39*(1), 19-45.

[٢١] أسامة عبد الرحيم، الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية – دراسة حالة لأزمة الخبز ٢٠٠٨، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٣١ (يوليو – سبتمبر ٢٠٠٨)، ص.ص: ١-٧٣

[٢٢] بتول عبد العزيز وفاتن علي مراد، المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدي، مجلة كلية الاداب جامعة بغداد، العدد ٩٩ ، مجلد ٢، ٢٠١٢

[٢٣] هبه فهمي، ٢٠١٧، دور تكتيكات المعلومات في تأطير وأدلجة الخطاب الصحفي أثناء الأزمات الاقتصادية: دراسة تحليلية ميدانية علي أزمة تعويم الجنيه المصري، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٦١ ، ص.ص: ٥٣٥-٥٩٤

[٢٤] أمل السيد دراز، اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجة الصحفية للأزمات الاقتصادية في الصفحات المتخصصة بالصحف اليومية بالتطبيق علي أزمة الدولار في مصر عام ٢٠١٦ .المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد ٦٤ مايو ٢٠١٨ ، ١- ٣٧

[٢٥] وفاء عبد الخالق ثروت، دلالة تأطير الصورة في التغطية الإعلامية للقضايا الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية سيميولوجية للمواقع الالكترونية للقنوات الفضائية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد ٥٩ ، يونيو ٢٠١٧، ص.ص: ٩٥- ١٦٨

[٢٦] هبه الله نصر، المسئولية الإجتماعية للصحف المصرية وعلاقتها باتجاهات الشباب الجامعى نحو الأزمات الاقتصادية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد ١٣، يناير – مارس ٢٠١٨، ص.ص: ٤٤١-٤٨٧

[٢٧] إيناس محمود حامد وثروت فتحي كامل، جلال عارف عمر،. ٢٠٢٠. معالجة الصحافة المصرية الإلكترونية للشأن الاقتصادي .مجلة دراسات الطفولة،مج. ٢٣، ع. ٨٨، ص ص. ٥٣-٥٨. https://search.emarefa.net/detail/BIM-997098

[٢٨] مها مصطفي، أطر معالجة المواقع العربية والدولية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد ١٩، العدد ٢، أبريل ٢٠٢٠، ص.ص: ١١١-١٥٨

[٢٩] غادة صقر، معالجة المواقع الإلكترونية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر من منظور النخب المصرية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد ٢٠ ، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢١، ص.ص: ١-٣٢

[٣٠] فاطيمة أعراب ، الطاهر بصيص، السياسة الإعلامية ومعالجة الأزمات الاقتصادية في وسائل الإعلام: مقاربة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٨، ص.ص: ١٣٨-١٥٥

[٣١] هنيدة أحمدون،٢٠١٤، التغطية الصحفية للأزمة الاقتصادية فى السودان بالصحف السودانية اليومية، دراسة تحليلية، **مجلة بحوث العلاقات العامة والشرق الأوسط**، العدد ٥، ص.ص: ١٢-٩٧

[٣٢] تيسير زين، (٢٠٢٢). توظيف الصحافة المتخصصة في معالجة الأزمات الاقتصادية في السودان، مجلة علوم الاتصال , 7(3), 106-153. https://doi.org/10.52981/cs.v7i3.2695

[٣٣] جمال ناموس وعياد قاسم، المعالجة الصحفية للأزمة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا في الصحافة العراقيـة (جريدة الزمان نموذجا)، مجلة أريد الدولية للدراسات الإعلامية وعلوم الاتصال، المجلد ٣، العدد ٥، يناير ٢٠٢٢

[34] John P. Hewitt, Peter M. Hall, **Social problems, Problematic Situations and Quasi- Theories**, American Sociological Review, Vol 38, June 1973, P.P: 367-374

[٣٥] أسامة عبد الرحيم، مرجع سابق

[٣٦] قامت الباحثة بعرض الاستمارة علي عدد من أساتذة الصحافة والإعلام وهم :
أ.د. إيناس أبو يوسف : أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة وعميد كلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية
أ.د. محرز حسين غالي: أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة
أ.د. سماح محمد محمدي: أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة
أ.م.د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح : الأستاذ المساعد بكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية
أ.م.د. سماح الشهاوي: الأستاذ المساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة
أ.م.د. مني عادل : الأستاذ المساعد بكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية
أ.م.د. عثمان فكري : الأستاذ المساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة

[٣٧] د. أحمد فتحي محمود، المدرس بقسم الصحافة، كلية الاعلام جامعة الأهرام الكندية
[٣٨] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٣٩] خبر منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[٤٠] خبر منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٤١] عمود صحفي بجريدة الأهرام للكاتب أسامة سرايا منشور بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣

[٤٢] تحقيق صحفي منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[٤٣] تحقيق صحفي منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٣
[٤٤] عمود صحفي للكاتب جلاء جاب الله منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[٤٥] خبر منشور بصحف الأهرام / الأخبار / الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[٤٦] تقرير إخباري منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٣
[٤٧] حواران صحفيان منشوران بجريدة الجمهورية بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣
[٤٨] خبر منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٤٩] تقرير إخباري منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٥٠] عبد الفتاح الجبالي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها علي مصر والإقليم، دورية الملف المصري ، العدد ١٠٠ ، متاح عبر الرابط التالي https://acpss.ahram.org.eg/News/17720.aspx
[٥١] افتتاحية جريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٥٢] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٥٣] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٥٤] تقرير إخباري منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[٥٥] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[٥٦] تحقيق منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[٥٧] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٥٨] خبر منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
[٥٩] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[٦٠] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٣
[٦١] تحليل اخباري منشور في جريدة الأهرام بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[٦٢] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[٦٣] خبر منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[٦٤] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٣
[٦٥] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣
[٦٦] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[٦٧] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[٦٨] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٣
[٦٩] تحقيق صحفي منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[٧٠] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣
[٧١] كاريكاتير للفنان عمرو فهمي منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[٧٢] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٣
[٧٣] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٣
[٧٤] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٣
[٧٥] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٣
[٧٦] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣
[٧٧] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
[٧٨] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٧٩] تقرير منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[٨٠] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣

[٨١] افتتاحية منشورة بجريدة الأخبار بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٣
[٨٢] عمود صحفي منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٨٣] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٣
[٨٤] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٣
[٨٥] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[٨٦] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٨٧] عمود صحفي للكاتب سيد البابلي منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٨٨] عمود صحفي للكاتب عبد الرازق توفيق منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[٨٩] انفوجراف منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[٩٠] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[٩١] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٣
[٩٢] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[٩٣] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٣
[٩٤] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[٩٥] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٣
[٩٦] تقرير منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٣
[٩٧] مقال منشور في جريدة الجمهورية بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[٩٨] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[٩٩] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٣
[١٠٠] تحقيق منشو بجريدة الأهرام بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[١٠١] خبر منسور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١٠٢] حوار منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[١٠٣] تقرير منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[١٠٤] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[١٠٥] انفوجراف منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٣
[١٠٦] مقال تحليلي منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[١٠٧] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[١٠٨] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣
[١٠٩] تقرير منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[١١٠] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[١١١] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[١١٢] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١١٣] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١١٤] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٣
[١١٥] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١١٦] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١١٧] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١١٨] خبر منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٣
[١١٩] ثلاث مقالات منشورة بجريدة الجمهورية تاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[١٢٠] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣

[١٢١] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣
[١٢٢] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣
[١٢٣] تحقيق منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[١٢٤] مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٣
[١٢٥] خبر وكايكارتير منشوران بجريدة الأخبار بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣
[١٢٦] عمود صحفي منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١٢٧] مقال منشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٣
[١٢٨] عمود صحفي منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٣
[١٢٩] عمود صحفي منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٣
[١٣٠] خبر منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[١٣١] مقال منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣
[١٣٢] خبر منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٣
[١٣٣] خبر منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٣